الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية

"تحرير سعر الصرف نموذجًا"

إعداد

د. سعاد إبراهيم العزازي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

قسم علم الاجتماع كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر

د. فاطمة علي أبو الحديد

أستاذ علم الاجتماع المساعد

قسم علم الاجتماع كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر

٢٠١٨م

الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

علي الأسرة المصرية

"تحرير سعر الصرف نموذجًا"

د. سعاد إبراهيم العزازي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

قسم علم الاجتماع كلية الدراسات الإنسانية / جامعة الأزهر

د. فاطمة علي أبو الحديد

أستاذ علم الاجتماع المساعد

قسم علم الاجتماع كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلي التعرف على الانعكاسات الاجتماعية لتحرير سعر الصرف وفق برنامج الحكومة الخاص بالإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية والمترتبة على تحرير سعر الصرف. وتبرز **أهمية الدراسة** في كونها تتمثل في دعم ومواجهة العوامل ذات التأثير السلبي لتحرير سعر صرف العملة المصرية أو على الأقل محاولة التخفيف من حدة الآثار السلبية من خلال ما تبرزه الدراسة من نتائج وتوصيات، مما يمكن أن ينعكس في النهاية على تحسين مستويات المعيشة لدى الأسرة المصرية. وقد استخدمت الدراسة **منهج المسح الاجتماعي بالعينة** للتعرف الآثار الاجتماعية لتحرير سعر صرف العملة المصرية، وتمثلت

عينة الدراسة في: عينة عشوائية مقدراها (٣٨٤) مفردة من سكان محافظة القاهرة، **وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج** تنتهجها الأسرة المصرية كان أهمها: التخلي عن الكماليات والتركيز على الأساسيات، وضع ميزانية محددة يتم الشراء بها شهريًا؛ وإذا لم تكفي يتم تقليل الكميات دون زيادة القيمة المالية وإلغاء بعض العناصر، الاقتصار علي المصاريف الضرورية فقط، قلة الزيارات المنزلية، العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي، زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل، الاقتصار علي شراء السلع الضرورية فقط ، كما زادت الخلافات الزوجية بنسبة (٥٢.٧٠%)، كذلك شهدت الأسر وقوع عنف بين الزوجين بنسبة ٢٥.٨٠%، كما تراءى لعينة الدراسة أهمية تفعيل دور الحكومة في تخفيف آثار قرار تحرير سعر الصرف بالعمل على زيادة المرتبات (٦٠.٩%)، وتخفيض الأسعار (٥٦.٨%). **وقد أوصت الدراسة** بإجراء حوار مجتمعي لتحديد دور كل مؤسسة أو جهاز أو هيئة لإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والذي لن ينجح دون مشاركة كل قطاعات الدولة ومختلف فئات المجتمع المصري، كذلك أوصت بإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لإنعاش قطاع الاستثمار، لتجنب الاقتراض الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، الأسرة، تحرير سعر الصرف

The Social effects of Economic Reform on Egyptians Families (ex. Freeing of Foreign Exchange Rate)

Prepared by

Dr.Soad Ibrahim Al azazy
Assistant Professor Asdistant Professor of Sociology

Dr.Fatma Ali Abu El-Hadeed
Assistant Professor Asdistant Professor of Sociology

Summary

The study aims to identify the social repercussions of the liberalization of the exchange rate according to the government's program of economic reform on the Egyptian family, which is based on the liberalization of the exchange rate. The importance of the study is that it is to support and confront the factors that have a negative impact on the liberalization of the Egyptian currency exchange rate or at least to mitigate the negative effects through the findings and recommendations of the study, which can ultimately be reflected in improving the living standards of the Egyptian family. The study used the social survey method in the sample to identify the social effects of the liberalization of the exchange rate of the Egyptian currency. The sample of the study was in a random sample (384) of the population of Cairo Governorate. The study resulted in a series of results: On the basis of a specific budget to be procured monthly; if not enough quantities are reduced without increasing the financial value and the elimination of some elements, only the necessary expenses only, the lack of home visits, isolation within the home and resort to social media, (25.70%), and marital violence (25.80%). The sample also shows the importance of activating the role of the government in mitigating the effects of the decision to liberalize the exchange rate (60.9%) and lower prices (56.8%). The study recommended conducting a community dialogue to determine the role of each institution, body or body to make economic reform programs successful without the participation of all sectors of the state and the different sectors of Egyptian society. It also recommended financing for SMEs to revive the investment sector to avoid external borrowing.

Key words: Economic Reform, Family, Freeing of Foreign Exchange Rate

أولا: مشكلة البحث

تخضع المجتمعات في تطورها للعديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر سلبًا على أوضاعها الاقتصادية، فنجد الكثير من هذه المجتمعات وخاصة النامية منها تتبني بعض البرامج لمواجهة هذه الاختلالات. ففي بعض الأحيان تكون هذه البرامج اختيارية، وفي البعض الآخر تُفرض من قِبل بعض المنظمات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما.

فعلى مدار السنوات الأخيرة؛ اتجهت المزيد من البلدان النامية إلى تحرير سعر صرف العملة والتخلي عن تثبيت الأسعار والتحكم الكامل في ذلك. وهذه الخطوة تُعد ضرورة من وجهة نظر الخبراء الاقتصادين حيث تجعل اقتصادات هذه البلدان أكثر شفافية عن السابق.

وتعتبر سياسة تحرير سعر الصرف واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تستهدف إصلاح الاقتصاد، والتوجه نحو اقتصاد السوق، وتقليص الدور الحكومي في الاقتصاد، وهي امتداد للبرامج التي يُقرها ويتبناها كلٌ من البنك وصندوق النقد الدوليين تجاه اقتصاديات الدول النامية بهدف إجراء إصلاحات على اقتصادها وتحسن أداء النشاط الاقتصادي .

ويرتبط النمو الاقتصادي بمستوى معيشة الأفراد داخل أي دولة بمعدل الإدخار المحلي، وهو النسبة من الدخل الإجمالي المتولد داخل مجتمع ما، والتي يتم انفاقها على الاستهلاك الحكومي أو الفردي ويحتجزها المجتمع لاستخدامها في الحافظ على الأصول الرأسمالية القائمة

وتوسيعها أو لتمويل استثمارات جديدة، ويرتبط معدل الإدخار بمعدلات التنمية بشكلٍ عام.

أكدت دارسة (حسن عطا الله) عن ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية، أن ارتفاع الأسعار كان له آثار سلبية كبيرة على مستويات المعيشة وله تداعياته على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. (عطا الله، حسن، ٢٠١٢، ٣٣)

وأشارت العديد من الدراسات إلى أن أساليب التنمية التي طبقت في البلدان النامية كانت قاصرة، وعكست عقمًا في مفاهيمها النظرية لفلسفة التنمية، إذ إن رفع معدلات النمو كما فعلت الدول المتقدمة لم يكن كافيًا للحد من عوارض الفقر. لذلك؛ انتقل الاهتمام من رفع معدل النمو إلى القضاء على الفقر أو على الأقل التخفيف من حدته، فرغم ارتفاع المعدلات النمو السريعة، لم يقضِ على الفقر بسبب التفاوت الهائل في توزيع الدخل القومي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ٣٣).

تظهر الآثار الاجتماعية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد وسياساته، بصورة جالية على جميع القطاعات على مستوى الاقتصاد القومي، وتظهر بشكلٍ واضح على أغلب أفراد المجتمع. كما أن الواقع يؤكد على أن كثير من السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر مباشر على مستوى معيشة الأسرة، وتؤكد الكثير من تجارب الدول النامية أن وجود الاختلالات الهيكلية واستمرارها في أي اقتصاد يجعل النتائج الإيجابية الناجمة عن هذا الاقتصاد أمرًا صعب المنال ويبدو مستحيلاً وهذا بدوره يترك تداعياته على شكل تباطؤ في النمو ومن ثم على مستوي المعيشة لأفراد المجتمع.

كما أن سياسات الاقتصاد الكلي تترك آثارها وتداعياتها علـــى الأســـرة، فلأسرة ترتبط بكل مقولات الاقتصاد الوطني ومواضيعه بداية من الـــدخل القومي، والاستهلاك، والاســـتثمار، والتوظيـــف، ومســـتوى الأســـعار، والسياسات النقدية والمالية للدولة؛ إلى وضع البلد الاقتصادي من حيـــث الرواج أو التضخم، وتتأثر الأسرة بكل تغيرات هـــذه العوامـــل ســـلبًا أو إيجابا.

وأشارت (هدى بدران) إلى أن هناك آثارًا سلبية تقع على المرأة بشكلٍ خاصٍ، فهي أول من يستغنى عنه حين يقلص عدد العمالة. كذلك يزداد العبء على المرأة حين تضطر إلى القيام بالخدمات اللازمة لأسرتها والتي كانت تحصل عليها قبل برامج التكيف. وفي دراسة قامت بها منظمة "اليونيسيف" عن "١٢٦" دولة من دول العالم الثالث بدأت بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي طبقًا لمتطلبات صندوق النقد الدولي، اتضح ارتفاع معدل وفيات أطفال الأسرة ذات الدخل المنخفض في غالبية هذه الدول، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. وتثير الدراسة قضايا مهمة، من بينها ضرورة مراعاة برامج التكيف الهيكلي، ومستوى تغذية الطفل، ومتوسط العمر بعد الولادة، ووفيات الأطفال الرضع، والتعليم، والمياه النقية، وهي ما تُعتبر معايير ومحكات لا تقل أهمية عن نمو الصادرات، والتضخم، والناتج الإجمالي، والدَّيْن الحكومي. (بدران، هدى،٢٠١٦).

وأكدت دراسة (يحيي صالح) على أن نتائج وآثار السياسات الاصلاحية المخيبة للآمال في مجملها، تستدعي بالضرورة تقيم الحزم وسياسات الاصلاح بمراحلها المختلفة، وكذلك تلمس أسباب الإيجابيات ومعوقات الإخفاق في هذا الجانب وأهمية أن يكون للدولة دورًا أساسيًا في

الاقتصاد، من حيث التوجيه والتنظيم، ومنع الاحتكار، والحفاظ على كفاءة السوق، وعلى البعد الاجتماعي، وفقا لأولويات التنمية (صالح، يحيى، ٢٠٠١، ٩٥).

وبما أن مصر كسائر الدول النامية عانت كثيرًا من أزمة المديونية الخارجية التي كانت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويًا، فقد اتجهت هي الأخرى ببرنامج للإصلاح الاقتصادي يشمل أغلب المجالات الاقتصادية، وكان تحرير سعر الصرف مطلبًا دائمًا لصندوق النقد الدولي منذ عقود، وقد تركز عناصر ذلك البرنامج في تخفيض أو تعويم العملة المحلية، والتحرير الكامل للأسواق الداخلية وللعلاقات الخارجية.

وقد قامت الحكومة المصرية في نوفمبر ٢٠١٦ بتخفيض سعر الجنيه المصري وتحرير سعر الصرف. وهذا القرار ذو التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة لا يمكن تجاهله لما له من تداعيات على طبقات المجتمع المتباينة نتيجة لتحمل مزيد من الأعباء عبر رفع الدعم، ورفع أسعار السلع، وزيادة الضرائب غير المباشرة التي تصيب كل من يستهلك السلعة أو الخدمة التي فرضت عليها دون تمييز مثل ضريبتي المبيعات والقيمة المضافة.

ومع الارتفاع المتزايد في الأسعار يظل دخل الأسرة ثابتًا لا يتواكب مع الغلاء الحاصل، وهو ما يستدعي إعادة النظر في الكثير من العادات الاستهلاكية، وترتيب الأولويات، ويلقى بالتبعة على عائلي الأسرة في تدبير شؤونها والنظر في ميزانية الأسرة لتلبية متطلبات أفرادها بما يحقق التوازن بين الدخل وارتفاع الأسعار.

وفى استطلاع للمركز المصري لبحوث الرأي العام؛ في أكتوبر ٢٠١٧م؛ حول مدى رضا المصريين عن الأداء العام للدولة في مختلف الملفات لا سيما الملفات الاقتصادية والاجتماعية، فقد حصل ملف الأسعار على ٢٧ نقطة من أصل ١٠٠نقطة، في إشارة إلى إنخفاض واضح في الرضا عن الأداء العام في هذا الملف. (مركز بصيرة للاستطلاع الرأي، ٢٠١٧)

كما وصل خط الفقر العالمي إلى ١.٩ دولار بدلًا من ١.٢٥ دولار في آخر تحديث دوري للبنك الدولي، وبعد قرار الحكومة بتحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية سجل الدولار ١٧.٦٠ جنيهًا بالبنوك الرسمية، وبحساب نسبة خط الفقر العالمي مع سعر الدولار بمصر يلاحظ أن من يتقاضى ٣٤.٢ جنيهًا يوميًّا، أي ما يعادل ١٠٢٦ جنيهًا شهريًّا يعد تحت خط الفقر العالمي.

وبالرجوع لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦م الذي أصدرته وزارة المالية، يلاحظ أن خط الفقر المدقع الغذائي، الذي يُمثل كلفة البقاء على قيد الحياة، يقدر بنحو ألفين و٥٧٠ جنيهًا في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ويعتبر الشخص فقيرًا فقرًا مدقعًا على المستوى الغذائي إذا قل إنفاقه عن ذلك الخط. حيث إن الأسرة المكونة من ٣ أفراد تحتاج شهريًّا إلى ٣ آلاف و٧٨ جنيهًا للعيش تحت خط الفقر المدقع، وفي ظل ثبات المرتبات، وتحديد حد أدنى للأجور بقيمة ١٢٠٠ جنيهًا، وارتفاع الأسعار، سترتفع نسبة الفقر في مصر لأكثر من ٤٠% العام المقبل.(تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦).

حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في يوليو٢٠١٧م؛ فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في مصر بنسبة ٣٤.٢%، ويؤكد الجهاز

أيضاً زيادة انفاق الأسرة المصرية علي المواد الغذائية الأساسية بنسبة ٥٠% خلال العام الحالي (الجهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧).

ويتضح من الأرقام السابقة والمرتبطة بإطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، تداعيات اقتصادية واجتماعية متباينة. وفي ظل هذه الظروف الغير معتادة في مصر؛ يكتسب موضوع تحرير سعر الصرف أهمية كبرى لما أحدثه من آثار على حياة وأمن أفراد الأسرة.

ومن هنا؛ فإن ما تعيشه الأسرة المصرية من ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية تنعكس بدورها على المجتمع الكبير نظرًا لمرورها بأوضاع غير مرغوب فيها، فإن الحديث عن التأثيرات الاجتماعية لتحرير سعر الصرف على الأسرة يقتضى رصد تداعيات ذلك عليها كحالة خاصة .

وانطلاقًا مما سبق؛ فإن التركيز في هذا البحث سيكون في اتجاه محاولة فهم حالة الأسرة المصرية في ظل ما مرت به جراء بعض القرارات الاقتصادية في الفترة الماضية وما قد يكون لها من انعكاسات على كافة جوانب الحياة الأسرية.

ثانياً: أهمية البحث

١- الأهمية النظرية

يكتسب هذا البحث أهميته النظرية من خلال ما يمثله من إضافة معرفية في مجال دراسة برامج الاصلاح الاقتصادي الذي أصبح في الوقت الراهن موضوعًا هاماً، إذ يمثل قضية الساعة، ومحورًا لاهتمام متخذي القرار، وواضعي السياسات، كما أنه على الجانب الآخر يجذب

إليه المتخصصين مـــن علوم شتى. وفي ضوء ذلك كان من الطبيعي أن يتجه إليه علم الاجتماع ليأخذ نصيبه من الاهتمام بـــه من زاوية نتائجه الاجتماعية علي الأسر المصرية.

قد تكون هذه الدراسة وغيرها من الدراسات المماثلة مرشدًا علميًا للباحثين والمهتمين بقضايا الأسرة، ومن المأمول أيضًا أن تسفر النتائج العلمية التي يتم التوصل اليها من خلال هذا البحث عن بعض الاسهامات والاضافات العلمية في مجال بحوث ودراسات الأسرة.

فضلاً عن أن مقارنة مدى اتساق واختلاف نتائج البحث الحالي عن النتائج البحثية الأخرى التي أمكن التوصل إليها من خلال الدراسات المماثلة السابقة قد يؤدى إلى زيادة حصيلة المعارف العلمية المتحصل عليها للمساهمة في إثراء الجوانب النظرية.

كما يمكن أن تفتح الدراسة الطريق لمزيد من الدراسات المستقبلية في مناطق أخرى مما يمكن من رسم صورة متكاملة عن أوضاع الأسرة المصرية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

٢- الأهمية التطبيقية:

يعد اهتمام علم الاجتماع بالأبعاد الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي (تحرير سعر الصرف) في المجتمع، ليس ترجمة لتصور معين، وإنما هو أحد ضروريات الاستقرار الاجتماعي فـــي المجتمع المصري، الذي يعد بدوره شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتـــصادي المنـــشود، الـــذي يبغيـــه الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة.

إنّ الفهم الصحيح والواضح لآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي، ليس فقــط أمــرًا مطلوبًا من أجل الإحاطة بتأثيرات هذه السياسات الاقتصادية الكلية على أوضاع التنمية البــشرية في المجتمع المصري فحسب، بل لفهم أعمق لجدوى استمرارية تطبيق هذه السياسات في الواقــع المحلي، ومدى فاعليتها في فتح الطريق أمام الاقتصاد المصري لانطلاقه تنموية شاملة، أو حتى مدى فاعليتها للخروج من أزمته واختلالاته الهيكلية، فضلاً عن دعم ومواجهة العوامل ذات التأثير السلبي أو على الأقل محاولة التخفيف من حدة آثارها السلبية مما يمكن أن ينعكس في النهاية على تحسين مستويات المعيشة لدى الأسرة المصرية.

ثالثًا: أهداف البحث

انطلقت هذه الدراسة للتعرف على بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي علي الأسرة المصرية من وجهة نظر سكان محافظة القاهرة، وذلك من خلال التعرف علي:

١- أثر تحرير سعر الصرف على المستوي المعيشي للأسرة المصرية.
٢- أثر تحرير سعر الصرف على الجوانب الصحية داخل الاسرة.
٣- أثر تحرير سعر الصرف على الجوانب التعليمية داخل الاسرة.
٤- أثر تحرير سعر الصرف على العلاقات الأسرية والاجتماعية.
٥- أهم الإجراءات التي تتبعها الأسرة في التعامل مع الآثار الناتجة عن تحرير سعر الصرف.
٦- الفروق في آثار تحرير سعر الصرف على الأسرة المصرية بحسب مستويات الدخل المختلفة.

رابعاً: تساؤلات البحث

التساؤل الرئيسي: ما الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن تحرير سعر الصرف وفق برنامج الحكومة الخاص بالإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية؟

وتنبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما أثر تحرير سعر الصرف على المستوي المعيشي للأسرة المصرية؟
٢- ما أثر تحرير سعر الصرف على الجوانب الصحية داخل الأسرة؟
٣- ما أثر تحرير سعر الصرف على الجوانب التعليمية داخل الأسرة؟
٤- ما أثر تحرير سعر الصرف على العلاقات الأسرية والاجتماعية؟
٥- ما أهم الإجراءات التي تتبعها الأسرة في التعامل مع الآثار الناتجة عن تحرير سعر الصرف؟
٦- الفروق في آثار تحرير سعر الصرف على الأسرة المصرية بحسب مستويات الدخل المختلفة؟

خامساً: التوجه النظري للبحث

ينطلق البحث الحالي في تفسيره للأوضاع الاجتماعية للأسرة والناتجة من مجموعة التغيرات الاقتصادية من النظرية البنائية الوظيفية والتي تعتمد على عدة مسلمات منها:

١- أن المجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم في تحقيق تكامله، وبذلك تعتبر الأسرة نسقًا اجتماعيًا يتكون من أفراد يرتبطون بعضهم ببعض عن طريق التفاعل والاعتماد المتبادل.

٢- لكل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها وإلا فإن النسق سوف يفنى أو يتغير تغيرًا جوهريًا.

٣- لكي يكون النسق في حالة التوازن المستمر لابد أن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته الأساسية، لذلك يجب على الأسرة إنجاز المطلوب منها من منح المكانة لأفرادها، والإمداد بالطعام والسكن والملبس ومتطلبات الصحة والتعليم، والمحافظة على النظام، وخفض الصراع بين الأفراد، وغيرها من الانجازات التي تؤدي إلى بقاء الأسرة في حالة توازن.

٤- كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفيًا أي يسهم في تحقيق توازان النسق، ومن المتوقع أن يشهد النسق بعض الانحرافات والتوترات والمعوقات الوظيفية التي تحول دون أداء وظائفه على النحو المرغوب فيه. وبالنسبة للأسرة فبما أنها تقوم بإشباع حاجات كل من الفرد والمجتمع، فهي إذن وظيفية بالنسبة لكل منهما، لكنها إذ تعرضت لأزمات داخلية أو خارجية، فهي تصبح غير قادرة على أداء وظائفها على النحو الأكمل.

٦- يمكن تفسير ارتفاع الاسعار الناتج من تحرير سعر صرف العملة المصرية على أنه خلل في أداء الأبنية الاقتصادية لوظائفها الأساسية، كعجز مؤسسات الإنتاج عن تلبية الطلب المتوقع على السلع، أو فشل القائمين على صناعة السوق من متعاملين وصانعي قرار في الحافظ على توازن آليات السوق من حيث عوامل العرض والطلب، وبالتالي عجز الأسرة المصرية في ظل كل هذه المعطيات عن إحداث التوازن الداخلي لها.

سادساً: مفاهيم البحث

١- الاصلاح الاقتصادي Economic Reform

تنبع أهمية تحديد مفهوم الاصلاح الاقتصادي في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه، ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

يعرف الاصلاح في اللغة العربية بأنه هو جعل الشيء أكثر صلاحًا، ويقابل ذلك في اللغة الانجليزية (Reform) أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، ومن ثم؛ فان الإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية (يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه.) (السعدون، أسعد، ٣،٢٠١٣).

وفي القرآن الكريم؛ ورد المفهوم بإطارين، الأول الصلاح الذي ينصرف إلى الفرد الذي يتصف بالإيمان والورع والتقوي والسلوك القويم، والإطار الثاني هو الإصلاح الذي ينصرف إلى الجماعة والمجتمع أو الدولة ويعني مجموعة من القواعد الثابتة والعلاقات بين أفراد المجتمع، استنادًا إلى القيم الأخلاقية والدينية. فقد قال تعالى: {وما كان ربك مهلك القري بظلمٍ وأهلها مصلحون} (سورة هود: الآية ١١٧).

وعمومًا؛ فإن كلا الإطارين مرتبطان ببعضهما البعض، فلا إصلاح للمجتمع دون صلاح أفراده، كما أن صلاح المجتمع انكاس لصلاح أفراده.

كما يُعرف بأنه (سياسات التكيف الهيكلي والتي تفرض من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين يتم من خلاله فرض مجموعة من الاجراءات والتي

تكون ملزمة مقابل الاقتراض من المؤسسات السالفة الذكر مثل خصخصة المؤسسات العامة ، الانتقال الى اقتصاد السوق ، إلغاء للدعم الحكـــومي للسلع الأساسية ، ثم تحرير الأسعار ،تخفيض العملـــة الوطنيـــة)(عبـد الخالق، جودة ، ٢٠٠٥ ،٣٣) .

المفهوم الاجرائي لبرنامج الاصلاح الاقتصادي

هو(حزمة اجراءات تهدف الى معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعانى منها الدولة المصرية، وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعيـــة. وهذه الاختلالات هي؛ العجز في الموازنة العامة، وانخفاض الاحتياطات، وعجز الميزان التجاري، وارتفاع نسبة البطالة، وتدهور أسعار صـــرف العملة الوطنية، حيث يتم الدعم من خلال الاتفاق مـــع صـــندوق النقـــد الدولي).

٢- المفهوم الإجرائي لتحرير سعر الصرف

ويُعرف بأنه: أسلوب في إدارة السياسة النقدية، ويعني أن يترك البنك المركزي سعر صرف عملة ما ومعادلتها مع عملات أخرى، يتحدد وفقًا لقوى العرض والطلب في السوق النقدية، وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها تبعًا لمستوى تحرر اقتصادها الوطني وكفاءة أدائه ومرونة جهازها الانتاجي.

٣- المفهوم الإجرائي للأسرة

يُعرف البحث الحالي الأسرة إجرائيًا؛ بأنها: (هي الأسرة المصرية التي تتكون من فردين أو أكثر، ويعيشون معًا، يقوم عائلها سواء أكان رجل أو امرأة بتلبية احتياجاتها الاجتماعية، والصحية، والتعليمية).

سابعاً: الدراسات السابقة

إن لاستعراض التراث في مجال البحث العلمي والبحوث الاجتماعية بصفة خاصة أهمية في زيادة نمو المعرفة من منطلق حقيقة مؤداها كلما ازداد مقدار ما يعرفه الباحث عن نتائج الدراسات السابقة ازدادت قدرته علي تناول مشكلة دراسته وإلقاء المزيد من الضوء عليها. (جلبي، علي، ١٩٩٦، ١١٤).

في ضوء هذه الأهمية من استعراض الدراسات السابقة، ينصب العرض التالي على تسليط الضوء على الدراسات السابقة وأدبيات البحث العلمي والتي تدور من قريب أو بعيد حول برنامج الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف.

دراسة (بن حمودة، فاطمة الزهراء، ٢٠١٦)

تهدف هذه الدراسة إلي وضع تصور جديد وتوضيح الرؤى من خلال توضيح مختلف آثار تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، وتم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والتطبيقي، وتوصلت الدراسة إلي أن سعر الصرف يُشكل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. وقد أوصت الدراسة بالقيام بإصلاحات اقتصادية

ونقدية تسمح بتفعيل السياسة النقدية ومساندة الحكومات لها دون تدخل وتهميش لصلاحيات البنوك المركزية.

دراسة (مسعودة، علو، مرزوق، يوسف، ٢٠١٦)

يعد الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى إيجاد أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بينهما، وقد تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول سعر الصرف والتضخم، ومحددات سعر الصرف بالإضافة إلى تأثير سعر الصرف على التضخم. وتم استخدام المنهج القياسي الإحصائي من خلال الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على التضخم. وكان ذلك من خلال تطبيق عينة عشوائية وتحليل التباين، وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التطبيقي، إلى وجود أثر مباشر بين المتغيرتين سعر الصرف والتضخم، حيث أنه كلما حدثت صدمة ولو طفيفة في متغيرة "سعر الصرف"، سيكون لها أثر واضح على "التضخم".

دراسة (بديع حبيب، راقي، ٢٠١٥)

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات وتقلبات سعر الصرف الاسمي على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٩٩- ٢٠١٠) وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها عليه، وبالتالي التوصل إلى دور سعر الصرف في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تم استخدام المنهج الإحصائي الحديث في دراسة العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والتعرف على خصائصها الإحصائية من خلال استخدام أسلوب الانحدار

الخطي البسيط. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين المتغيرات والتقلبات في سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات ومعدلات التضخم ومؤشر الاستقرار الاقتصادي معظم فترات الدراسة، ووجود علاقة طردية بين تلك التغيرات والتقلبات في سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال معظم سنوات الدراسة وتناوبت العلاقة بين طردية وعكسية بالنسبة للواردات.

دراسة (الحسن، تماضر جابر البشير، ٢٠١٥)

تهدف الدراسة إلي قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج، وبرنامج E-views في التحليل. تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي للفترة (١٩٧٠ – ٢٠١٣م). كما تم الاعتماد على اختباري ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة مدى سكون المتغيرات، واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات، وجد أن المتغيرات متكاملة في الأجل الطويل. وباستخدام طريقة الـ OLS تم تقدير المعادلة بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (٧٨.٠) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة (٧٨%) على المتغير التابع. توصلت الدراسة لوجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات، فعندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بمقدار ٣٥.٥ وحدة. أوصت الدراسة بأنه ينبغي تحقيق نمو في القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل، والحد من التضخم والفقر، وفي نفس الوقت خفض الواردات غير المنتجة.

دراسة (آل مظف، عبيد على، ٢٠١٤)

هدفت الدراسة التعرف على الاستراتيجيات التي تتبعها الأسرة السعودية في مدينة جدة في التعامل مع التضخم الاقتصادي واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي واعتمت على الاستبيان في تجميع البيانات وتمثلت العينة في (٢٤٣) حالة من الذكور الإناث من مراكز الأحياء ومعلمات من وزارة التعليم بمدينة جدة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها؛ أنها كشفت عن فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتين من الإستراتيجيات هما: ترشيد الانفاق في مقابل زيادة الدخل، والاعتماد على الذات مقابل الاعتماد على عوامل خارجية.

دراسة (رشيد، مروان، ٢٠٠٩)

هدفت الدراسة إلي تحليل الآثار الضارة والمؤثرة بالفئة العاملة جراء تطبيق برامج الانفتاح والاصلاح الاقتصادي. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: انخفاض الدخل جراء فقدان الوظائف نتيجة سياسات الخصخصة أو صعوبة الحصول على فرص عمل وزيادة تكلفة المعيشة نتيجة ارتفاع الاسعار.

دراسة (المحرزي، خليفة، ٢٠٠٨)

هدفت الدراسة إلي التعرف على تأثير التضخم الاقتصادي على الأسرة الإماراتية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها؛ وجود آثار على الجانب الاجتماعي في الدولة حيث أدت ارتفاع الأسعار إلى انتشار الظواهر السلبية مثل الكسب غير المشروع كالرشاوى والعمولات وغيرها بين بعض ضعاف النفوس من العاملين في الوظائف الحكومية

والقطاع الخاص وزيادة الأمراض النفسية وارتفاع نسب الطلاق والعنوسة، وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي بين الطلبة. فضلا عن تدني المستويات التعليمية للتلاميذ، إضافة إلى انشغال الأسرة بحل المشكلات الاقتصادية المترتبة على هذه الزيادة مما تسبب في إهمال تربية الأطفال تربية سليمة والانشغال عن همومهم خصوصًا في مرحلتي الطفولة والمراهقة، وهما مرحلتان حرجتان تتطلبان أن يوليهما الآباء مزيدًا من الرعاية والاهتمام، لما لهما من انعكاسات نفسية وتربوية تتضح نتائجها وتنعكس تأثيراتها مع مضي الوقت.

دراسة (بوعتريس، عبد الحق، ٢٠٠٨)

هدفت الدراسة إلي التعرف على الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في البلاد العربية من حيث التعليم، والصحة، البطالة، ومستوى المعيشة بشكل عام؛ واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف مدى فعالية برامج التكييف الهيكلي في جانبها الاجتماعي وتحديد بعدها الزمني واطارها الفئوي. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: أن برامج التكييف الهيكلي شكلت تكلفة اجتماعية باهظة وعلى فترة زمنية طويلة، وإن برامج التثبيت والتكييف الاقتصادي وإن نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي إلا إنها لم تعالج المشاكل الاجتماعية.

دراسة (DAISY WANJIRU KARIUKI, 2015)

هدفت الدراسة إلي التعرف علي العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف وتأثيرها علي الأسرة، وطبقت الدراسة على الاقتصاد الكيني في الفترة من ١٩٩٧١ إلى ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلي أن الفرق بين

سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف يمتص الصدمات الاقتصادية من بعضهما البعض، كما أن التكيف مع الأزمات الاقتصادية والمواجهة قد اختلفت أيضا باختلاف الأسرة، حيث أدي الخفض الاجباري للعملة الى نتائج سلبية، تمثلت في انخفاض الناتج القومي، وانخفاض الأجور بنسب عالية بلغت ٢٠% الأمر الذي شكل أزمة اقتصادية واجتماعية على الأسرة.

دراسة (Seyed Komail Tayebi & Leila Torki, 2012)

تستكشف هذه الدراسة آثار التحرير المالي على الاقتصاد الكلي والاضطرابات السائدة فيه، مثل النمو الاقتصادي، وسعر الصرف الحقيقي في البلدان النامية. كما يفحص التفاعل بين مثل هذه الاضطرابات، وقد تم استخدام المنهج التجريبي علي بيانات من ٤٣ اقتصادًا ناميًا خلال فترة ١٩٩٦- ٢٠٠٥، وقد أظهرت النتائج أنه يوجد تأثير معاكس كبير للتحرير المالي على الاقتصاد الكلي، وتتأثر الأسر في هذه البلدان النامية بمثل هذه الاختلالات.

دراسة (David Mckenzie, 3003)

هدفت الدراسة إلي التعرف على الآثار الناتجة عن انهيار العملة في دولة المكسيك خلال عام ١٩٩٥م، والوسائل التي اتبعتها الأسرة للتعامل مع الأزمة. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتوصلت الدراسة إلى أن التأثير اختلف من أسرة إلى أخرى طبقًا لعامل المستوى التعليمي ومكان الإقامة، كما أن التكيف والمواجهة قد اختلفت أيضًا باختلاف الأسرة، حيث أدي الخفض الاجباري للعملة الى نتائج سلبية،

تمثلت في انخفاض الناتج القومي وانخفاض الأجور بنسب عالية بلغت ٢٠% الأمر الذي شكل أزمة اقتصادية واجتماعية على الأسرة، وكشفت الدراسة عن أن التأثير كان أكثر حدة للأسر ذات المستوى التعليمي المنخفض، وسكان المناطق الحضرية مقارنة بأقرانهم من سكان المناطق الريفية من ذوي المستويات التعلمية المنخفضة. أما من حيث استتريجيات التكيف مع الأزمة الاقتصادية؛ بينت الدراسة أنها أخذت أشكالاً مختلفة حيث أن أسرة واحدة من بين عشرين أسرة قد قررت تأجيل الإنجاب أو حتى التخلي عن الفكرة برمتها خلال فترة الأزمة الاقتصادية وذلك كوسيلة لتجنب المزيد من النفقات الأسرية.

دراسة (Shafiq Dhani, 2002)

هدفت الدراسة إلي التعرف على كيفية تعامل الأسرة الإندونيسية مع الأزمة الاقتصادية وارتفاع الاسعار، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت لعدد من النتائج كان من أهمها: أن الأسرة الإندونيسية تعاملت مع الأزمة من خلال عدة محاور؛ هي: الحماية الرسمية الاجتماعية كتقديم دعم حكومي للسلع الأساسية والمحافظة على تيسير التعليم لأبناء الأسر الفقيرة. وأيضًا اعتمدت على الإستراتيجيات الفردية التي تتمحور في محاولة خفض الاستهلاك وتعظيم مصادر الدخل والاستفادة من الفرص المتاحة، كما اعتمدت أيضًا على محور الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال تنفيذ سياسات مالية كساسة التحكم في معدل التضخم.

تعقيب

أسهم العرض السابق لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة في بناء الدراسة بشأن منهجية وآلية إجراء الدراسة من الناحتين النظرية والميدانية وحتى في كتابة النتائج.

وبتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يأتي:

أ- من حيث أغراض الدراسة وأهدافها: تناولت الدراسات السابقة قضايا الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف من جوانب عدة؛ بعضها تناول أثر تغييرات سعر الصرف على التضخم، وبعضها تناول أثر تقلبات أسعار الصرف علي التنمية الاقتصادية، وبعضها كشف عن دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبعض الدراسات سعت في الكشف عن التضخم الاقتصادي وتأثيره على الأسرة الإماراتية.

ب- من حيث المنهج والأداة في الدراسة: تشترك معظم هذه الدراسات في استخدامها المنهجين الوصفي، الاحصائي، وآداه الاستبيان.

جـ- من حيث مجتمع الدراسة: تشترك جميع الدراسات من حيث استهدافها قضايا التضخم الاقتصادي والاصلاح الاقتصادي، لكن تباينت العينة المنتقاة في هذه الدراسات، فمنهم من اختار الأسر، ومنهم من اختار المسئولين.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في أمور عدة من أهمها؛ كون هذه الدراسات بمثابة نقطة الانطلاق الأساسية التي سهلت تناول مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها في ضوء النتائج السابقة. كما أنها قدمت أدلة علمية في تحديد ما توصل إليه الرصد العلمي بشأن موضوع الدراسة الراهنة. وكان لتلك الدراسات السابقة دورًا في توجيه الدراسة الراهنة لأسلوب معالجة نتائج الدراسة الحالية وللأساليب الإحصائية المستخدمة، كما أسهمت في اختيار التوجه النظري المناسب في تفسير الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، وفي تحليل واستخلاص النتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في البحث عن موضوع قضايا الاصلاح الاقتصادي وإيجابياته وسلبياته من أجل التوصل إلي رؤية علمية واضحة تفسر الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، وبالرغم من وجود أوجه اتفاق حول جانب معين من جوانب الظاهرة محل الدراسة؛ إلا أن الدراسة الحالية اتخذت اتجاهًا مختلفًا عن الدراسات السابقة من حيث التناول وأسلوب المعالجة والمنهجية المستخدمة.

أوجه التميز للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناول موضوع الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي "تحرير سعر الصرف"، وهذا

الموضوع لم ينل حظًا من الدراسة والتشخيص على حد علم الباحثتين، ولم تتناوله، أي من الدراسات السابقة.

ثامناً: الإطار النظري

يكاد يتفق الباحثون والمخططون الاجتماعيون على أن القول بأنك إذا أردت أن تدرس أحوال مجتمع من المجتمعات في أي لحظة تاريخية من لحظات تطوره علي نحو بليغ ومكثف وسريع، فعليك بدراسة أحوال الأسرة فيه، لأن الأسرة من المعالم الأساسية التي تجسد أحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك لأن أي تعثر في الأداء المجتمعي ينعكس على الأسرة، ويكاد يكون العكس صحيحًا. ولذلك؛ فثمة اتفاق عام على أن أي سياسة فعالة لإصلاح أوضاع مجتمع ما، لابد وأن تبدأ بإصلاح الأسرة. (التقرير الاجتماعي العربي، ٢٠٠٠).

كما أنه هناك علاقة بين مفهوم التنمية وحركة التغير الاجتماعي في المجتمعات المختلفة، ذلك أن المجتمع الذي ينشد الوصول إلى التقدم المادي والإنساني لا ينبغي له أن يقف جامدًا لا يتحرك نحو ملاحقة التطور الذي يشهده العالم. لهذا تبرز أهمية التخطيط للتنمية الشاملة كأداة لإعادة صياغة شكل الحياة الاجتماعية بما يشجع على حدوث التقدم المادي والإنساني وإن التقاعس في هذا الجانب يحدث نتائج عكسية ويصيب المجتمع بالتخلف.

بعد القرار الذي أصدره البنك المركزي المصري في نوفمبر "٢٠١٦" بتحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى بهدف منح البنوك المرونة وإطلاق الحرية في تسعير النقد الأجنبي، وذلك من خلال آلية "الانتربك" أي تداول الدولار بين البنوك وبعضها البعض ولإنهاء

تداول العملات خارج القنوات الشرعية لتحقيق الاستقرار النقدي، استهدافًا لمستويات أدني من التضخم، قرر البنك المركزي اتخاذ عدة إجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الاجنبي من خلال تحرير أسعار صرف العملات لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي، وتزامنًا مع المنظومة الإصلاحية التي تتضمن برنامج الإصلاحات "لبيان الحكومة "حيث أن حزمة الإصلاحات النقدية والمالية المتكاملة تمكن الاقتصاد من مواجهة التحديات القائمة وإطلاق قدراته وتحقيق معدلات النمو والتشغيل المنشودة بما يتناسب مع إمكانات وموارد مصر البشرية والطبيعية والمادية، وقرار التعويم مصرفي رسمي لموازنة قوى السوق لديه، وهو أحد الاشتراطات المهمة التي تطرحها المؤسسات الدولية المفروضة بشكل دائم من أجل ضمان تقليص الفجوة بين السوقين الرسمية والموازية، ودعم الاقتصاد على أساس من التقييم الواقعي.

وتظل القضية الرئيسة في الاقتصاد المصري أنه قائم على الاستهلاك أكثر منه على الإنتاج، ويعاني الاقتصاد المصري من مشكلة رئيسية هي فجوة إنتاجية تظهر من خلال استحواذ القطاع الاستهلاكي على حوالي ٩٥% من النتائج المحلي الإجمالي، وبالتالي تتم تغطية هذا الجزء من خلال الاستيراد وتزداد المشكلة تعقيدًا في ظل استمرار ارتفاع معدلات الزيادة السكانية التي تتجاوز ٢.٦% سنويًا حيث وصل عدد السكان مائة مليون مواطن وفقًا للجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء.

التحليل السوسيولوجي للجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية

يري علماء الاجتماع أن الظواهر الاقتصادية شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، تتحدد داخل إطار من النظم الثابتة التي سبق للمجتمع تكوينها والتمسك بها، كما أنها تفرض نفسها على الأفراد بقوة، فوسائل التقنية وأشكال الملكية، والتبادل، ونظام النقود والقروض كل هذه النظم كونها المجتمع وورثها الحاضر عن الماضي ولا يسع المرء إلا أن يخضع لها، ونظرًا لوجود الترابط بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى، فهناك استحالة للفصل بين الاقتصاد وبين النظام الاجتماعي. (بدوي، السيد، ٢٠٠١، ٣٨).

على مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئية الاجتماعية؛ يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة العلاقة بين المصالح الاقتصادية ومختلف المصالح القانونية والسياسة والعائلية والدينية، وذلك على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع الكبير معا. كما يهتم أيضًا؛ وعلى مستوى أعلى من ذلك؛ بتحليل العلاقة بين النسق الاقتصادي وغيره من الأنساق الأخرى، وقد يترتب على هذا المحور الذي يهتم بالعلاقة بين الوحدات مناقشة مستفيضه لموضوعات ذات طبيعة عامة وشاملة في علم الاجتماع الاقتصادي. (عبد الرحمن، عبد الله، ٢٠٠٠، ٢٣١).

سوسيولوجية القرار الاقتصادي: (**بدوي، السيد، ٢٠٠١، ٣٨**).

على الأفراد الذين يكونون المجتمع لابد لهم من اتخاذ قرارات بشأن الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، لكن هؤلاء الأفراد مختلفون فيما بينهم، فمن الذي يفرض القرار؟.. هنا يجب التمييز بين ثلاث مستويات:

١- مستوي السلطة الحاكمة التي يجب أن نعرف عنها: من الذي يُقرر، وكيف يُقرر. وهذا يقتضي معرفة نظام اختيار الهيئات المختلفة للحكم، ومن الذي يشترك منها في اتخاذ القرار.

٢- مستوى المشروع أو وحدة الانتاج؛ وهنا أيضًا يجب أن نعرف من الذي يختص باتخاذ القرار. وهذا يقتضي معرفة نظام اختيار المديرين ورؤساء العمل.

٣- مستوى الأفراد؛ وهنا يجب أن نعرف كيف يختار الفرد مهنته، وكيف يتدرب عليها.

أبعاد سياسات الإصلاح الاقتصادي:(عبد الخالق، جودة، ٣٥،٢٠٠٥).

أولاً- البعد الداخلي (المحلي): ويشمل ثلاثة أبعاد فرعية؛ هي:

- **البعد الاقتصادي**: لسياسات الإصلاح الاقتصادي أثرها البعيد المدي في الأداء الاقتصادي للدولة، ولعل أهمها ما يتعلق بالتجارة الخارجية والداخلية، والأسعار، والدعم، والعجز في الموازنة، وسعر الفائدة؛ فضلاً عن باقي السياسات التي من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي.

- **البعد الاجتماعي**: إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ينتج عنها في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل، وهي الفئة التي تمثل قطاعًا عريضًا من المجتمع، يتطلب منها تقديم التضحيات ولو على المدي القصير، لكن يجب على الدولة التي تنتهج سياسات إصلاحية أن تضمن لها اجراءات من شأنها تخفيف ذلك العبء، والمساهمة في تحمل جزء من تلك الأعباء، ولقد حاول البنك الدولي لمدة من الزمن أن يرجع النقد الموجه لسياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تأثيرها الاجتماعي، مما دفع

الدول المتبعة لهذه السياسات إلى اتخاذ اجراءات من شأنها القضاء على تلك الأثار، لكنها لم تكن سوي مسكنات قصيرة المدي مما أدي إلى ظهور مطالبة بجعل الاجراءات الاصلاحية أكثر فعالية من الناحية الاجتماعية لآزاله آثارها الضارة.

- **البعد السياسي**: إن سياسات الاصلاح الاقتصادي تصاغ وتفرض من قبل القوى العظمى التي تتحرك ضمن إطار مؤسسي يتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، مما يجعل الدول أمام خيار صعب بين بلوغ أهدافها الانمائية عن طريق الاصلاح الاقتصادي وبين التبعية لهذه المؤسسات.

ثانياً: البعد الخارجي

انتشرت الدعوة إلى الاصلاح الاقتصادي في كل النظم الاقتصادية والسياسة سواء كانت نامية أم متقدمة، اشتراكية أم رأسمالية. كذلك؛ نجد بأن سياسة الاصلاح الاقتصادي انتقلت بين قارات العالم المختلفة بدءًا من أوربا، ثم أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، ثم انتشرت هذه السياسات في كلا من آسيا وأفريقيا، ويصبح البعد الدولي لسياسات الاصلاح الاقتصادي واضحًا بشكلٍ جلى، لأنها متبناه من قبل المؤسسات الدولية التي تهيمن على عمليات التمويل في العالم، فضلاً عن أن هذا البعد الدولي له أهميته من حيث تأثيره في تحديد الدولة لمجموعة الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال سياسة الاصلاح الاقتصادي لجميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية، والسياسة، ويرى البعض أن سياسة الاصلاح الاقتصادي ذات بعد دولي أكثر من كونها سياسات تنبع من الظروف المحلية الخاصة بالدولة كما أن لهذه السياسات أثرها بالنسبة

للدول النامية، من حيث حاجتاها لتطوير سوقها المحلية عن طريق التكامل الاقليمي ومحاولة التكيف السريع مع التغيرات في أسعار السوق العالمية.

أدوات سياسات الاصلاح الاقتصادي

إن سياسات الاصلاح الاقتصادي تركز في الأجل القصير على إحداث قدر كبير من الاصلاحات النقدية والقليل من الاصلاحات الهيكلية، وفي الأجل المتوسط والطويل تركز على قدر كبير من الاصلاحات الهيكلية وقليل من الاصلاحات النقدية والمالية، وفي اطار هذين المكونين الرئيسيين تنطوي سياسات الاصلاح الاقتصادي على حزمة من السياسات والأدوات لعل من أهمهما سياسة سعر الصرف.

حيث يعتبر سعر الصرف أحد الأدوات الهامة في الاصلاح الاقتصادي اذا يتم تحرير سعر الصرف وتوحيده حتى لو أدي الأمر إلى تخفيض قيمة العملة المحلية بهدف إعادة التوازان الخارجي، إذا أن سعر الصرف يربط بين العوامل الداخلية والخارجية، أما أدوات سياسة التجارة الدولية، فتتجه الى تحرير التجارة الدولية لتشجيع الصادرات وتقليص القيود الكمية على الواردات، كذلك إزالة القيود والحواجز غير الجمركية، واصلاح التعريفة الجمركية والغاء ضرائب الصادرات وغيرها، أي تتلخص تلك الأدوات في خفض القيود على التجارة الدولية وإعادة النظر في هيكل الحماية المحلية، واصلاح نظام سعر الصرف وسوق الصرف الاجنبي بصفة مستمرة واصلاح النظام والإطار المؤسسي الخاص بالتجارة الدولية وتحريرها في الدولة المعنية. (كرين، سوزان وآخرون، ٢٠٠٣، ٢٨).

مبررات انتهاج سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية: (الحمش، منير، ٢٠٠٣، ١٢٢).

على الرغم من أن التحرير الاقتصادي كان متاحًا أمام جميع الدول لكونه أحد البدائل القائمة، إلا أن الإدارة الاقتصادية في الدول النامية كانت تفضل عدم اللجوء إليه والعمل على تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية القائمة بصفة مؤقتة، وذلك لارتفاع تكلفة التحرير ومشاكل تطبيعه، لكن بعد تفاقم السلبيات بصورة يصعب علاجها إلا من خلال سياسات شاملة للإصلاح الاقتصادي اتجهت الدول النامية ومن قبلها حكومات بعض الدول المتقدمة إلى اختيار وتنفيذ السياسات العامة على أساس تفاعلها واستجابتها للمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها، لكن لكل دولة أسباب خاصة بها لانتهاج مثل هذه السياسات سواء كانت دواعي داخلية أم ضغوط خارجية من قبل المؤسسات الدولية.

- **المبررات الداخلية**

عندما تسعى البلدان النامية لتحقيق أهدافها التنموية (النمو، المساواة، ومحاربة الجوع والفقر، والاعتماد على الذات، وحماية البيئة) يستوجب عليها القيام بعدد من الاصلاحات وغالبًا ما تمثل هذه الإصلاحات تكيفًا مع تغيرات داخلية وخارجية سواء كانت متوقعة، وقد تكون هذه التغيرات إيجابية أو غير إيجابية لمجموعة من الأهداف التي تتبعها الدول النامية. ففي حالة التغير الإيجابي مثلا (تحسن غير متوقع في التبادل التجاري إضافات جديدة في رأس المال الأجنبي للاستثمارات المتاحة أو منافع كبيرة من قيمة العمل الدولي)، فان التحدي هو الحصول على أعظم

منفعة منه. أما في حالة التغير غير الإيجابي؛ فيجب التعامل معه بأقل تضحية ممكنة من الأهداف، وبأقل قدر من التكاليف الاجتماعية.

٢- الضغوط الخارجية

هناك جملة من الضغوط الخارجية والعوامل الدولية التي تفرض نفسها على أي اقتصاد لانتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادي؛ ومن أبرز الضغوط الخارجية الآتي:

- لا يمكن فصل سياسات الاصلاح الاقتصادي عن ارتفاع مستوى المديونية الخارجية للدول النامية، ولهذا حدث ارتباط بين عملية إعادة الجدولة وبرامج الاستقرار الاقتصادي التي تنفذها هذه الدول مع المؤسسات الدولية.

- الاتجاه التنازلي للدورة التجارية والركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول المختلفة بدرجات متفاوتة أدى بالدول المتقدمة إلي انتهاج سياسة التحرير، وحث الدول النامية على اتباعها.

مفهوم سعر الصرف (Robert Heller1999-61,81)

يقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية العملات دول العالم، وبعبارة أخري عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة المحلية الأجنبية. كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى. وفي حالة التبادل التجاري بين الدول؛ فإن سعر الصرف المحدد للعملة تجاه بقية العملات يصبح المقياس الذي يتم على أساسه حساب دائنة او مديونية الدولة، وعندما يقال مثلاً أن سعر صرف الدولار

بالنسبة للجنية المصري = ٧، فإنه تتم تسوية حسابات ناتجة عن تجارة دولية أو حركات رؤوس أموال على أساس المعدل السابق ذكره.

كيفية تحديد سعر الصرف (Arthur b Beanie, Foreign Price 1978, 622)

توجد عدة نظريات لتفسير تحديد سعر الصرف: أهمها نظريات تعادل القوة الشرائية ونظرية سعر الخصم، والنظرية النقدية ونظرية المدفوعات، ونظرية مستوى الانتاجية، ونظرية الاحتياطات النقدية، ونظرية الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال. وحيث توضح النظريات السابقة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف.

ويعتبر ريكارد هو أول من نبه إلى أثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف عندما أوضح أن إنجلترا اضطرت إلى تخفيض سعر الجنيه الاسترليني عن القيمة الإسمية لمواجهة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تسببت في ارتفاع الأسعار المحلية. وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما أدى نقص الطلب عليها في السواق العالمية، ونقص قيمتها، وحدوث عجز في ميزان المدفوعات. ويلاحظ أن تغير سعر الصرف لا يكون بنفس تغير المعروض النقدي، وذلك بسبب تأثير عنصر الزمن، ووجود عوامل تؤثر في تحديد سعر الصرف بدرجة كبيرة، لأن المكون الأجنبي يعكس حركة معاملات رؤوس الأموال مع العالم الخارجي ويشكل جانبًا هامًا من ميزان المدفوعات.

تمارس سياسة سعر الصرف تأثيرات متباينة على الأسعار المحلية أو الضغوط التضخمية، تختلف في حالة رفع سعر الصرف عن قيمته الحقيقة عنها في حالة تخفيض سعر الصرف عن قيمته الحقيقة. كما تختلف عنها في حالة ثبات أسعار الصرف على النحو التالي:

- **حالة ثبات سعر الصرف**:

وهي الحالة التي تقوم فيها الدولة بتحديد سعر معين لعملتها تجاه بقية العملات أو تجاه عملة معينة عالمية قيادية كالدولار، أو تجاه أصل احتياطي كالذهب أو حقوق السحب على أسس واقعية دون زيادة أو نقص عن سعر التعادل أو السعر التوازني.

- **حالة رفع قيمة العملة**

وهي الحالة تقوم فيها الدولة بتحديد سعر صرف لعملتها تجاه بقية العملات الأخرى يزيد عن السعر عكس ظروف العرض أو الطلب العالمي وفقًا لمركز ميزان مدفوعات الدولة. وكذلك عندما تقوم الدولة بتحديد سعر تعادل لعملتها بالذهب أو بوحدات حقوق السحب الخاصة يزيد عن السعر الفعلي لهذه العملة. وغالبًا ما تلجأ الدولة إلى رفع قيمة عملتها بغية خفض أعباء مديونيتها، أو لزيادة قيمة صادراتها. وبالتالي زيادة دخول المصادرين المحلين لبعض السلع الهامة.

- **حالة تعويم سعر الصرف**

والمقصود بتعويم سعر الصرف هو عدم لجوء الدولة إلى تحديد سعر معين لعملته مقابل الذهب أو أي من الأصول الاحتياطية الدولية كحقوق السحب الخاصة. بل تترك الأمر لقوى السوق الحرة لتتولى تحديد سعر العملة وفقًا لطبيعة الطلب العالمي عليها، وظروف المعروض منها عالميًا، ومركز الدولة في التجارة العالمية ومركز ميزان مدفوعات الدولة.

وبناءً على ذلك يحدث تعاقب من ارتفاع وانخفاض لقيمة العملة عن سعر التعادل إذا ما كان التعويم دون تدخل من السلطة، أما إذا ما تدخلت الدولة في تحديد السعر المعوم، فيسمى حينئذ بالتعويم المدار على حد تعبير الاقتصادي (سكيلر)، وهوما يعبر عن مدي استنكاره لتدخل الدولة في تعويم العملة.

وينصح الاقتصادي (آرثرلويس) الدول النامية بعدم اللجوء إلى تعويم عملاتها، نظرًا لاعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة في تجارتها الخارجية، وعلى مراكز المال العالمية للحصول على احتياجاتها من السيولة اللازمة. ويرجع التخوف حول تعويم سعر الصرف من الأخذ به في الدول النامية بسبب ما نتج عن التعويم من خفض قيم العملات المعومة وما ترتب عليها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار. إلا أن هذا التعويم يمكن أن يؤدي إلى رفع قيمة العملة بالنسبة للدول ذات المكانة الاقتصادية المرموقة، وذات العملات القوية، ولا يشترط بالضرورة أن يؤدي ذلك إلى حدوث كساد بها نتيجة لهذا الارتفاع في قيمة عملاتها. (Walter Hambermei meier.1979,12). وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنه لنجاح سياسة تعويم سعر الصرف واتقاء ما يمكن أن ينتج عنه من مخاطر يجب اتباع عدة اجراءات أهمها: (عبد العظيم، حمدي، ١٩٨٧، ١٢٨)

- تدخل الحكومات لمنع الظروف السوقية السيئة التي قد ينقلها التعويم إلى الاقتصاد المحلي.
- اتباع سياسة نقدية ومالية معتدلة.
- انفصال المصالح القومية لمختلف الدول.

- الحذر والحيطة عند تطبيق السياسات اللازمة لتحقيق التوازن في أسواق الصرف.

وظائف الأسرة ومقومتها

الأسرة نواة المجتمع ينمو في رحابها الصغار حتى يبلغون مرحلة البلوغ والنضج. ومنذ ولادة الطفل يتلقى خلاصة الخبرة من أسرته، وبفضل رعاية أسرته له صحيًا واجتماعيًا يشب وينمو وتكتمل ملكاته وقدراته الذهنية. والأسرة بمفهومها الاجتماعي تعمل على استمرار بقائها ورسوخها واستقرارها عن طريق استمرار العلاقات الاجتماعية والثقافية. وكما تتأثر الأسرة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع وتؤثر أيضًا في البناء الاجتماعي كله عن طريق ما تورثه للأبناء من صفات حيوية، ومن خلال الخبرات الأسرية، والتراث الثقافي للآباء والأمهات، كما تتأثر صحة الطفل بالبيئة الداخلية والخارجية حتى قبل مولده، ويعتمد ذلك على الظروف المادية والاجتماعية للوسط الذي تعيش فيه الأسرة متمثلا في: السكن، والغذاء، والحالة الصحية، بالإضافة للعطف والحنان الذي يجب أن يتمتع به الأبناء في الأسرة.

وظيفة الأسرة الاقتصادية (الخولي، سناء، ٢٠١٥، ٣٧)

إن الأسرة تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجاتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس، وتعتمد الأسرة في حياتها على عدد من المقومات الأساسية بما يمكنها من القيام بدورها كمؤسسة اجتماعية في تحقيق الأمن الاقتصادي، ولا شك أن كثيرًا من الدراسات الاقتصادية، أكدت أن الأسباب الرئيسة للانحرافات الاجتماعية تنبع جميعها من

العوامل الاقتصادية، وأن كثيرًا من الانحرافات يكون للفقر أثر كبير فيها، ولذلك كان للفقر أثر واضح في انحراف او استقامة أفراد الأسرة ويأتي دور الأسرة في توجيه أفرادها إلى أهمية المحافظة على المال لأنه عصب الحياة وقوامه الذى به تقضى مصالح الناس والمحافظة عليه تكون بالنهي عن إهداره وتضيعه بالإسراف في استعماله. ويتحدث علماء الاجتماع العائلي عن نمط الأسرة ذات العائل الواحد والمسؤول عن تلبية احتياجات أفراد الأسرة. ومع ما تمر به الأسرة من حين لآخر خلال دورة الحياة من أزمات (تفكك، ثم إعادة تنظيم)، قد تكون هذه الأزمات بسبب تدني الوضع الاقتصادي، صراع أدوار، وغيره من الأزمات الأخرى التي يمكن أن تؤدي الى تفكك في وحدة الأسرة. وفي ظل ما يمر به المجتمع المصري من تحولات عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية ارتبطت بمجموعة من السياسات العالمية والمحلية، مما انعكس سلبًا على الأسرة ومستوي المعيشة الخاص بها.

وبما أن الأسرة هي المسؤولة الأولى عن توفير كافة الحقوق لأبناءها سواء كانت حق التعليم أو حق الصحة، فسوف يتناول البحث الحالي هذه الحقوق فيما يلى: (القصاص، مهدي، ٢٠٠٩، ٩).

- **الحق في التعليم**: إن الحق في التعليم واحد من الحقوق الأساسية للإنسان يتساوى في ذلك مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعني ذلك أنه حق مهم لتحقيق استقرار الأسرة ويصف "ماينك دودسون" أن من حقوق الفرد هو العيش في مسكن به مصدر مياه نظيفة ومناسبة، والأدوات اللازمة لإعداد الطعام، فضلاً عن وجود الطعام ذاته والنظافة العامة، وأيضًا القدرة على إطعام الأبناء وإرسالهم للمدراس حيث يتلقوا

تعليمًا لا يعدهم فقط بوظيفة بل يعمل كذلك على إثراء معرفتهم. ومن الحقائق الهامة أن الأشخاص ذوي المهارات التعليمية الضعيفة يكونوا أكثر عرضه للسكن غير المناسب والصحة غير الجيدة، ومحدودية الفرص في سوق العمل والتعرض للإقصاء من مجتمع يعتمد بشدة على التكنولوجيا والمعلومات وإمكانية الوصول للمعرفة.

- **الحق في الصحة**: ينص دستور منظمة الصحة العالمية على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب الدين، أو العقيدة، أو الحالة الاقتصادية، أو الاجتماعية. ويعني الحق في الصحة أنه يجب على الحكومات تهيئة الظروف المناسبة التي ستتيح لكل فرد إمكانية التمتع بأكثر مستوى ممكن من الصحة. والجدير بالذكر؛ أن الحق في الصحة حق تم إدراجه في العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وكذلك في عدد من الدساتير الوطنية في شتي أنحاء العالم مثل (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، واتفاقية حقوق الانسان ١٩٨٩). والحق في الصحة لا ينطوي على توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية وحسب، مثل توفير المياه النقية وتوفير الغذاء بل يتعدى ذلك إلي الرفاهية الصحية وما ينطوي عليها من مشتملات.

تاسعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١- نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى جمع بيانات عن الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاجتماعي، وخاصة قرار تحرير سعر صرف العملة على الأسرة المصرية.

٢- منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، وذلك لتوافق هذا المنهج مع أهداف الدراسة.

٣- أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الميدانية الاستبانة كأداة بغرض جمع البيانات من عينة الدراسة، وقد تم إعداد هذه الأداة في ضوء ما أسفر عنه الجانب النظري للدراسة، وفي ضوء الدراسات السابقة، والأدبيات العلمية المتخصصة في مجال الدراسة، وقد احتوت الاستبانة علي ٣٤ سؤالاً، موزعة علي المحاور التالية:

أ. البيانات الأساسية: احتوت علي ٩ أسئلة.

ب. بيانات خاصة بتأثير تحرير سعر الصرف على العلاقات الأسرية: احتوت علي ١٤ سؤالا.

ج. بيانات خاصة بتأثير تحرير سعر الصرف على الجوانب التعليمية داخل الأسرة: احتوت علي ٥ أسئلة.

د. بيانات خاصة بتأثير تحرير سعر الصرف على الجوانب الصحية داخل الأسرة: احتوت علي ٦ أسئلة.

٤- إجراءات الصدق والثبات:

أ- الصدق الظاهري "صدق المحكمين".

قامت الباحثتان بعرض أداة الدراسة "الاستبيان" في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أساتذة علم الاجتماع، وقد طلبت الباحثتان من المحكمين إبداء الرأي في مدي وضوح عبارات أداة الدراسة، ومدي انتمائها للمحور التي تنتمي إليه، ومدي ملائمتها لما وضعت من أجله، ومدي كفاءة الأسئلة لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، وكذلك حذف أو إضافة أو تعديل أي عبارة من العبارات. وفي ضوء التوجيهات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثتان بإجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثر من "٨٥.٠%" من المحكمين علي أداة الدراسة سواء بتعديل الصياغة أو حذف بعض العبارات أو إضافة عبارات جديدة.

ب - الصدق البنائي:

قامت الباحثتان بعد التصميم النهائي لأداة الدراسة (الاستبيان) وبعد التأكد من الصدق الظاهري "صدق المحكمين" له، تم اختبار مجموعة صغيرة كعينة استطلاعية عشوائية قوامها "٢٠ مفردة؛ بهدف أن تكون أداة الدراسة أقرب إلى الدقة والوضوح، وتم إخبار أفراد العينة؛ بهدف اختبار الأداة وتطبيقها عليهم وضرورة التعليق علي الأسئلة وتشجيعهم علي طرح الأسئلة لمعرفة الغامض أو التي يصعب الإجابة عليها؛ للتأكد من الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ج - ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام طريقة إعادة الاختبار لأنها الأنسب لتقدير ثبات أداة الدراسة؛ حيث قامت الباحثتان بتطبيق الأداة علي عشرين مفردة، وبعد مضي أسبوعين أعيد تطبيق الأداة علي العينة، ثم قامت الباحثتان بحساب معامل الارتباط باستخدام برنامج spss للأداة وذلك لكل سؤال من أسئلة وقد بلغت نتيجة الارتباط في الاستبيان "٠.٩٠%" لمعظم الأسئلة مما يدل علي أن الاستبيان ثابت بنسبة كبيرة.

٥- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية التعرف على بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي علي الأسرة المصرية من وجهة نظر سكان محافظة القاهرة. ونظرًا لكبر حجم المجتمع، وعدم وجود تحديد دقيق لحجم المجتمع، فسوف يتم استخدام معادلة الحد الأدنى لحجم العينة والتي تكتب على الصورة (بشماني ، شكيب ٢٠١٤، ٩٠):

$$n = \frac{p.q.z^2}{E^2}$$

حيث :

- n حجم العينة
- Z الدرجة المعيارية وتساوي (١.٩٦)عند مستوي ثقة ٩٥%.
- p هي قيمة احتمالية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، وهي تعبر عن نسبة توافر الخاصية بالمجتمع، وq هي

النسبة المكملة لها بمعنى أن (q=(1-p، وتأخذ قيمة p بحيث تساوي (٠.٥٠).

- E تعبر عن درجة الدقة أو مقدار الخطأ المسموح به، وتساوي (٠,٠٥).

وبالتعويض في المعادلة السابقة يتضح أن الحد الأدنى لحجم العينة العشوائية يساوي (٣٨٤) من سكان محافظة القاهرة وبعد توزيع الاستبانات ورجوعها وفرزها واستبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل لنقص البيانات تبين أن الاستبانات الصالحة للتحليل (٣٨٦) استبانة.

٦- خصائص العينة: جدول رقم (١)

توزيع العينة تبعًا للنوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	١٥٥	%٤٠.١٦
أنثى	٢٣١	%٥٩.٨٤
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (١) أن عينة الدراسة قد تضمنت (١٥٥) من فئة ذكر بنسبة مئوية (٤٠.١٦%)، و(٢٣١) من فئة أنثى بنسبة مئوية (٥٩.٨٤%).

جدول رقم (٢)

توزيع العينة تبعًا للعمر

العمر	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ عام	٩١	%٢٣.٥٨	%٢٣.٥٨
من ٣٠ إلى اقل من ٤٠ عام	١٤٣	%٣٧.٠٥	%٦٠.٦٢
من ٤٠إلى اقل من ٥٠ عام	١٢١	%٣١.٣٥	%٩١.٩٧
من ٥٠ عام فأكثر	٣١	%٨.٠٣	%١٠٠.٠٠
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠	

يتضح من الجدول (٢) أن عينة الدراسة قد تضمنت (٩١) من فئة من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ عام بنسبة مئوية (٢٣.٥٨%)، و(١٤٣) من فئة من ٣٠ إلى اقل من ٤٠ عام بنسبة مئوية (٣٧.٠٥%)، و(١٢١) من فئة من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عام بنسبة مئوية (٣١.٣٥%)، و(٣١) من فئة من ٥٠ عام فأكثر بنسبة مئوية (٨.٠٣%).

جدول رقم (٣)

توزيع العينة تبعًا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٦٢	%١٦.٠٦
متزوج ولا يعول	١٢٠	%٣١.٠٩
متزوج ويعول	١٨٦	%٤٨.١٩
مطلق	١٢	%٣.١١
أرمل	٦	%١.٥٥
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (٣) أن عينة الدراسة قد تضمنت (٦٢) من فئة أعزب بنسبة مئوية (١٦.٠٦%)، و(١٢٠) من فئة متزوج ولا يعول بنسبة مئوية (٣١.٠٩%)، و(١٨٦) من فئة متزوج ويعول بنسبة مئوية (٤٨.١٩%)، و(١٢) من فئة مطلق بنسبة مئوية (٣.١١%)، و(٦) من فئة أرمل بنسبة مئوية (١.٥٥%).

جدول رقم (٤)

توزيع العينة تبعًا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة المئوية
متوسط فأقل	٤٤	%١١.٤٠
فوق متوسط	٧١	%١٨.٣٩
جامعي	١٦٠	%٤١.٤٥
فوق جامعي	١١١	%٢٨.٧٦
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (٤) أن عينة الدراسة قد تضمنت (١٦٠) من فئة جامعي بنسبة مئوية (٤١.٤٥%)، و(١١١) من فئة فوق جامعي بنسبة

مئوية (٢٨.٧٦%)، و(٧١) من فئة فوق متوسط بنسبة مئوية (١٨.٣٩%)، و(٤٤) من فئة متوسط فأقل بنسبة مئوية (١١.٤%).

جدول رقم (٥)

توزيع العينة تبعًا للحالة المهنية

المهنة	العدد	النسبة المئوية
مهن تخصصية	١٥٣	٣٩.٦٤
مهن حرة	٣٨	٩.٨٤
مهن خدمية	٢٦	٦.٧٤
موظفين	٨٥	٢٢.٠٢
ربات بيوت	٥٤	١٣.٩٩
لا يعمل	٣٠	٧.٧٧
الإجمالي	٣٨٦	١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (٥) أن عينة الدراسة قد تضمنت (١٥٣) من فئة مهن تخصصية بنسبة مئوية (٣٩.٦٤%)، و(٨٥) من فئة موظفين بنسبة مئوية (٢٢.٠٢%)، و(٥٤) من فئة ربات بيوت بنسبة مئوية (١٣.٩٩%)، و(٣٨) من فئة مهن حرة بنسبة مئوية (٩.٨٤%)، و(٣٠) من فئة لا يعمل بنسبة مئوية (٧.٧٧%)، و(٢٦) من فئة مهن خدمية بنسبة مئوية (٦.٧٤%).

جدول رقم (٦)

توزيع العينة تبعًا لعدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
من ٢ إلى ٤ أفراد	١٩٠	%٤٩.٢٢	%٤٩.٢٢
من ٥ إلى ٧ أفراد	١٧٨	%٤٦.١١	%٩٥.٣٤
٨ أفراد فأكثر	١٨	%٤.٦٦	%١٠٠.٠٠
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠	

يتضح من الجدول (٦) أن عينة الدراسة قد تضمنت (١٩٠) من فئة من ٢ إلى ٤ أفراد بنسبة مئوية (٤٩.٢٢%)، و(١٧٨) من فئة من ٥ إلى ٧ أفراد بنسبة مئوية (٤٦.١١%)، و(١٨) من فئة ٨ أفراد فأكثر بنسبة مئوية (٤.٦٦%).

جدول رقم (٧)

توزيع العينة تبعًا للدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أقل من ١٠٠٠	٤٥	%١١.٦٦	%١١.٦٦
من ١٠٠٠ وحتى أقل من ٥٠٠٠	٢٤٦	%٦٣.٧٣	%٧٥.٣٩
من ٥٠٠٠ وحتى أقل من ١٠٠٠٠	٦٤	%١٦.٥٨	%٩١.٩٧
١٠٠٠٠ فأكثر	٣١	%٨.٠٣	%١٠٠.٠٠
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠	

يتضح من الجدول (٧) أن عينة الدراسة قد تضمنت و(٢٤٦) من فئة من ١٠٠٠ وحتى أقل من ٥٠٠٠ بنسبة مئوية (٦٣.٧٣%)، و(٦٤) من فئة من

٥٠٠٠ وحتى أقل من ١٠٠٠٠ بنسبة مئوية (١٦.٥٨%)، و(٤٥) من فئة أقل من ١٠٠٠ بنسبة مئوية (١١.٦٦%)، و(٣١) من فئة ١٠٠٠٠ فأكثر بنسبة مئوية (٨.٠٣%).

جدول رقم (٨)

توزيع العينة تبعًا لطبيعة السكن

طبيعة السكن؟	العدد	النسبة المئوية
تمليك	١٧٩	%٤٦.٣٧
إيجار	٢٠٧	%٥٣.٦٣
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (٨) أن عينة الدراسة قد تضمنت (٢٠٧) من فئة السكن بالإيجار بنسبة مئوية (٥٣.٦٣%)، و(١٧٩) من فئة السكن بالتمليك بنسبة مئوية (٤٦.٣٧%).

جدول رقم (٩)

توزيع العينة تبعًا لنوع مدارس الأولاد

نوع مدارس الأولاد	العدد	النسبة المئوية
حكومي	٢٤١	%٦٢.٤٤
خاص	١٣٥	%٣٤.٩٧
انترناشونال (العالمية)	١٠	%٢.٥٩
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (٩) أن عينة الدراسة قد تضمنت (٢٤١) من فئة حكومي بنسبة مئوية (٦٢.٤٤%)، و(١٣٥) من فئة خاص بنسبة مئوية

(٣٤.٩٧%)، و(١٠) من فئة انترناشونال (العالمية) بنسبة مئوية (٢.٥٩%).

جدول رقم (١٠)

توزيع العينة تبعًا لمعرفة أفراد العينة بقضية تعويم الجنية المصري

المعرفة بقضية تعويم الجنية المصري	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٧٠	%٩٥.٨٥
لا	١٦	%٤.١٥
الإجمالي	٣٨٦	%١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (١٠) أن عينة الدراسة قد تضمنت (٣٧٠) من فئة من سمعوا عن تعويم الجنية المصري بنسبة مئوية (٩٥.٨٥%)، و(١٦) من فئة من لم يسمعوا عن تعويم الجنية المصري بنسبة مئوية (٤.١٥%).

٧- الأساليب والمعالجات الإحصائية.

يتطلب تحليل البيانات التي تمثل استجابات عينة الدراسة على الاستبانة استخدم بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، والتي تتضمن ما يلي:

التكرارات والنسب المئوية للموافقة: حيث يتم الكشف عن أقل تكرارات (ليكرت Likert) وأكبرها لكل عبارة من وجهة نظر عينة الدراسة، ويتم

حساب النسبة المئوية لكل تكرار بقسمة تكرار كل استجابة على العدد الكلي للعينة وتحويل النتائج إلى نسبة مئوية.

اختبار كا٢: لمعرفة الفروق بين استجابات العينة بحسب متغير الدخل الشهري على كل سؤال من أسئلة الدراسة، ويستخدم اختبار مربع كاى (كا٢) Person Chi Square للمقارنة بين التوزيع التكراري التجريبي لإحدى العينات والتوزيع التكرارى المتوقع، (علام، صلاح الدين محمود، ١٩٩٣، ١٨٠)، أو بعبارة أخرى التحقق مما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارت الملاحظة لعدد أفراد أو استجابات العينة في أقسام المتغير والتكرارات المتوقعة (السيد محمد خيرى، ١٩٩٩، ٢٢٨)، وتم استخدام المعادلة التالية (فؤاد البهى السيد، ١٩٩٩، ٣٦٤):

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i},$$

حيث تعتى X2= قيمة مربع كاي لبيرسون.

Qi = التكرار الملاحظ أو الواقعى.

Ei = التكرار المتوقع أو النظرى. لعدد أفراد n

وقد تم تحليل نتائج الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

عاشرًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

١- أثر تحرير سعر الصرف على المستوي المعيشي للأسرة

اتجهت مصر إلي تحرير سعر الصرف والتخلي عن تثبيت الأسعار والتحكم فيها بشكل كامل، وهذه الخطوة تعد ضرورية من وجهة نظر الخبراء الاقتصاديين حيث تجعل اقتصاد البلد أكثر انفتاحًا وشفافية عن

السابق، فيما تكتسب العملة قيمتها الحقيقية وليس ما تحدده لها البنوك المركزية، وقد أفرز هذا الاتجاه بروز العديد من المظاهر أهمها ارتفاع الأسعار الذي أثر على ميزانية الأسرة وبالتالي علي مستوى معيشتها، حيث ارتفع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية، وعلى الرغم من أنه لم يُمَس بدخل أفراد الأسرة إلا أن الغلاء يؤثر سلبًا على قدرة الأسرة في وتوفير متطلبات الحياة، بل يمتد ذلك التأثير إلى بنود الصرف الرئيسية في الأسرة، حيث نجد مع استمرار ارتفاع الأسعار بدأت مصروفات الأسرة تزداد حتى أن بعض الأسر أصبحت تعاني من ضعف قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلي بروز ظاهرة أخرى لها تأثير جذري على ميزانية الأسرة وتدني مستوى المعيشة لها وهي زيادة الرسوم وفرض رسوم جديدة على الخدمات التي تقدمها الدولة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهذه الرسوم المفروضة أصبحت تشكل بندًا إضافيًا في مصروفات الأسرة لم تكن موجودة من قبل، مما يضطر الأسرة من التخفيف من نفقات باقي البنود مثل بند الغذاء، أو الصحة، أو التعليم، أو الفسح والنزهات، أو الملابس، كي تستطيع الوفاء بالتزاماتها، وهذا ما يفسره هذا المحور بالتفصيل:

جدول رقم (١١)

توزيع العينة تبعًا لمدي كفاية الدخل الشهري

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري					مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ وحتى أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ وحتى أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	الإجمالي		
مدي كفاية احتياجات الأسرة	نعم	ك	٤	٦٨	٤٣	٢١	١٣٦	٦٢.٨٩	٠.٠٠٠
		%	%٨.٩	%٢٧.٦	%٦٧.٢	%٦٧.٧	%٣٥.٢		
	لا	ك	٤١	١٧٨	٢١	١٠	٢٥٠		
		%	%٩١.١	%٧٢.٤	%٣٢.٨	%٣٢.٣	%٦٤.٨		
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦		
		%	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠		

يتضح من الجدول (١١) أن استجابات عينة الدراسة (مدي كفاية الدخل الشهري علي احتياجات الأسرة) تظهر أن الإجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٣٥.٢%) بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٦٤.٨%)، وهو ما يشير إلى أن الكثير من الأسر المصرية لا تستطيع أن تفي بالاحتياجات الضرورية بسبب تحرير سعر الصرف الذي أثر بالسلب علي ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية وتوفير متطلبات الحياة، كما يظهر اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى الدخل حيث بلغ مربع كاي (٦٢.٨٩) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠٠) وهو ما يشير إلى أن جميع الفئات المالية تعاني من نقص في سد الاحتياجات الضرورية ويتفق ذلك مع دراسة بن حمودة، فاطمة الزهراء (٢٠١٠) التي أكدت أن ارتفاع نسب التضخم

أثرت بالسلب على مؤشرات الاقتصاد ككل وألحقت الضرر بالشرائح الاجتماعية المتباينة حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة.

جدول رقم (١٢)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين التدابير التي تلجأ إليها الأسر والدخل الشهري

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
التدابير المختلفة التي تلجأ لها الأسر في حالة عدم كفاية الدخل	العمل الإضافي	ك	١٥	٩٩	٨	٥	١٢٧	١
		%	٣٦.٦%	٥٥.٦%	٣٨.١%	٥٠.٠%	٥٠.٨%	
	عمل الأبناء	ك	٢	٨	٢	١	١٣	٥
		%	٤.٩%	٤.٥%	٩.٥%	١٠.٠%	٥.٢%	
	الاقتراض	ك	٨	٣١	٥	٣	٤٧	٢
		%	١٩.٥%	١٧.٤%	٢٣.٨%	٣٠.٠%	١٨.٨%	
	معونة حكومية	ك	١٥	٢٣	١	٠	٣٩	٣
		%	٣٦.٦%	١٢.٩%	٤.٨%	٠.٠%	١٥.٦%	
	معونة أهلية	ك	١	١٠	٣	٠	١٤	٤
		%	٢.٤%	٥.٦%	١٤.٣%	٠.٠%	٥.٦%	
	أخرى	ك	٠	٧	٢	١	١٠	٦
		%	٠.٠%	٣.٩%	٩.٥%	١٠.٠%	٤.٠%	
	الإجمالي	ك	٤١	١٧٨	٢١	١٠	٢٥٠	—
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على (التدابير المختلفة التي تلجأ لها الأسر في حالة عدم كفاية الدخل) بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: أعمل عمل إضافي، بنسبة مئوية ٥٠.٨%، الاقتراض بنسبة مئوية ١٨.٨%، معونة حكومية بنسبة

مئوية ١٥.٦%، معونة أهلية بنسبة مئوية ٥.٦%، أبنائي يعملوا بنسبة مئوية ٥.٢%، أخرى بنسبة مئوية ٤.٠%.

ويشير ذلك إلى أن الأسر المصرية تتخذ بعض التدابير المختلفة؛ كما سبق ذكرها لتفي باحتياجاتها الضرورية؛ ولا شك أن الأسر تختلف باختلاف المستوي الاقتصادي لها، ومكانتها الاجتماعية، وكونها قليلة الحجم أم كبيرة، فضلاً عن وجود أبناء يعملون أو يتعلمون، كل هذه الأوضاع توضع عند الأخذ بالتدابير، ويمكن تفسير ذلك بأن تأثير تحرير سعر الصرف وانتشار الغلاء أفرز العديد من المشكلات الاقتصادية، مثل زيادة معدل التضخم الاقتصادي وارتفاع نسبة الإفلاس الشهري، وزيادة لجوء الأفراد إلى الاقتراض والعمل بأكثر من وظيفة لسد الاحتياجات الأساسية. وطالت الآثار السلبية لزيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم الجانب الاجتماعي، فأدت إلى انتشار الظواهر السلبية؛ مثل: ارتفاع نسب الطلاق، وتأخر سن الزواج ..... ويتفق ذلك مع دراسة المحرزي، خليفة (٢٠٠٨) التي أكدت علي وجود تحولات اجتماعية عديدة ظهرت كنتيجة للتضخم الاقتصادي، مثل عمل رب الأسرة لأكثر من عمل، واللجوء إلي مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في سد احتياجات الأسرة.

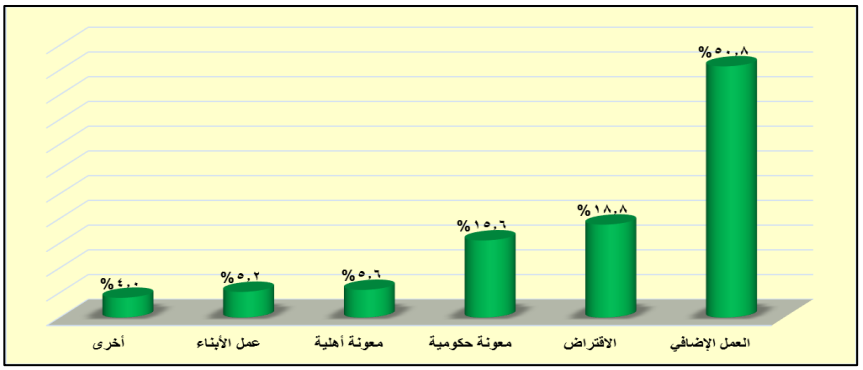

ويوضح الشكل (١) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

جدول رقم (١٣)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين أثر انخفاض قيمة الجنيه المصري على المستوي المعيشي للأسرة والدخل الشهري

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري					مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ وحتى أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ وحتى أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	الإجمالي		
أثر انخفاض قيمة الجنيه المصري على المستوي المعيشي للأسرة	الوراد من المال أقل والصرف أكثر	ك	٣٤	٢٢٦	٤٦	٢٢	٣٢٨	٣٩.٧٦	٠.٠٠٠
		%	%٧٥.٥٦	%٩١.٨٧	%٧١.٨٨	%٧٠.٩٧	%٨٤.٩٧		
	الوراد من المال أقل والصرف أقل.	ك	١١	١٧	١١	٥	٤٤		
		%	%٢٤.٤٤	%٦.٩١	%١٧.١٩	%١٦.١٣	%١١.٤٠		
	الوراد من المال أكثر والصرف أكثر.	ك	٠	٣	٧	٤	١٤		
		%	%٠.٠٠٠	%١.٢٢	%١٠.٩٤	%١٢.٩٠	%٣.٦٣		
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦		
		%	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠		

يتضح من الجدول (١٣) أن استجابات عينة الدراسة لإثر انخفاض قيمة الجنيه المصري على المستوي المعيشي للأسرة تظهر في أن الوراد من المال أقل والصرف أكثر جاءت بنسبة مئوية (٨٤.٩٧%)، وهذا يعني أن هؤلاء الأفراد يكون استهلاكهم أكبر من دخلهم، وبالتالي مدخراتهم سالبة، ويمكن ان تدخل ضمن المديونية، بينما كانت الاستجابة الوراد من المال أقل والصرف أقل بنسبة مئوية (١١.٤٠%) وهذا يعني أن هؤلاء يكيفون استهلاكهم علي وفق دخلهم في حالة الانخفاض، أي أنه كلما يقل الدخل يقل الاستهلاك للأفراد، بينما كانت الاستجابة الوراد من المال أكثر والصرف أكثر أقل بنسبة مئوية (٣.٦٣%) أي أن هؤلاء الأفراد يكيفون استهلاكهم علي وفق دخولهم في حالة الارتفاع، فكلما يرتفع الدخل يرتفع الاستهلاك للأفراد بحسب العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك. كما يظهر اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى الدخل حيث بلغ مربع كاي (٣٩.٧٦) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠٠)، وهو ما يشير إلى إن المستوى المعيشي يتعين على أساسه سقف الرفاه بالإمكانات الاقتصادية وكفاءة التصرف بها والعدالة في توزيع الدخل والثروة. ويتفق ذلك مع دراسة بن حمودة، فاطمة الزهراء ٢٠١٦ التي رأت أن المستوي المعيشي للأفراد يختلف تبعًا لتقلبات أسعار الصرف.

جدول رقم (١٤)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري ومدي سد احتياجات الأسرة من الغذاء

١	الاستجابات		الدخل الشهري					مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	مجـــ		
مدي سد الدخل الشهري لاحتياجات الأسرة من الغذاء	نعم	ك	٧	٧١	٤٢	٢٨	١٤٨	٧٤.٨٢	٠.٠٠٠
		%	%١٥.٦	%٢٨.٩	%٦٥.٦	%٩٠.٣	%٣٨.٣		
	لا	ك	٣٨	١٧٥	٢٢	٣	٢٣٨		
		%	%٨٤.٤	%٧١.١	%٣٤.٤	%٩.٧	%٦١.٧		
	مجـــ	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦		
		%	%١٠٠.٠٠	%١٠٠.٠٠	%١٠٠.٠٠	%١٠٠.٠٠	%١٠٠.٠٠		

يتضح من الجدول (١٤) أن استجابات عينة الدراسة عن مدي سد الدخل الشهري لاحتياجات الأسرة من الغذاء تظهر في الاستجابة "نعم" بنسبة مئوية (٣٨.٣%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٦١.٧%)، وهو ما يشير إلى أن مقدار الدخل يؤثر في كمية الطعام والشراب ونوعيته وقيمته الغذائية من عدمها، كما يظهر اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى

الدخل حيث بلغ مربع كاي (٧٤.٨٢) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠)، ويتفق ذلك مع بعض الدراسات التي رأت أن نمط الغذاء الذي يمارسه الكثير من الأسر في الآونة الأخيرة يسمي نمط الكفاف حيث الاعتماد علي المواد النشوية والبقول بنسبة ٢٨.٦٥%، أما الفاكهة فتتمثل ٤.٢% من الغذاء. (تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر، ٢٠٠٦، ١٢)

جدول رقم (١٥)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية سد احتياجات الأسرة من الغذاء

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيفية سد احتياجات الأسرة من الغذاء	الاقتصار علي أكلات محددة ورخيصة الثمن.	ك	٢١	١٠٢	١١	١	١٣٥	١
		%	٥٥.٣%	٥٨.٣%	٥٠.٠%	٣٣.٣%	٥٦.٧%	
	الشراء من منافذ الحكومة رخيصة الثمن (الجمعيات التعاونية).	ك	٦	٤٨	٦	١	٦١	٦
		%	١٥.٨%	٢٧.٤%	٢٧.٣%	٣٣.٣%	٢٥.٦%	
	الشراء من الاسواق الشعبية بالجملة وأخر اليوم.	ك	٨	٦٥	٨	٢	٨٣	٢
		%	٢١.١%	٣٧.١%	٣٦.٤%	٦٦.٧%	٣٤.٩%	

	الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الأسبوع	ك	٦	٤٣	٤	١	٥٤	٨
		%	١٥.٨%	٢٤.٦%	١٨.٢%	٣٣.٣%	٢٢.٧%	
	تربية الطيور في المنزل	ك	١١	٤٠	٤	٠	٥٥	٧
		%	٢٨.٩%	٢٢.٩%	١٨.٢%	٠.٠%	٢٣.١%	
	ملاحقة العروض في المحلات	ك	٥	٦٢	١٠	٣	٨٠	٣
		%	١٣.٢%	٣٥.٤%	٤٥.٥%	١٠٠.٠%	٣٣.٦%	
	الاعتماد الرئيسي علي البقوليات وعدم تناول اللحوم	ك	٦	٥٧	٢	٠	٦٥	٥
		%	١٥.٨%	٣٢.٦%	٩.١%	٠.٠%	٢٧.٣%	
	الاعتماد علي اللحوم والطيور المجمدة	ك	٦	٦٥	٣	١	٧٥	٤
		%	١٥.٨%	٣٧.١%	١٣.٦%	٣٣.٣%	٣١.٥%	
	أخرى	ك	٢	١١	٣	٠	١٦	٩
		%	٥.٣%	٦.٣%	١٣.٦%	٠.٠%	٦.٧%	
	الإجمالي	ك	٣٨	١٧٥	٢٢	٣	٢٣٨	ـــ
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية سد احتياجات الأسرة من الغذاء بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: الاقتصار علي أكلات محددة ورخيصة الثمن بنسبة مئوية ٥٦.٧٠%، وهذا لتقليل المصرفات. الشراء من الاسواق الشعبية

بالجملة وأخر اليوم بنسبة مئوية ٣٤.٩٠%. ملاحقة العروض في المحلات، بنسبة مئوية ٣٣.٦٠%. الاعتماد علي اللحوم والطيور المجمدة بنسبة مئوية ٣١.٥٠%. الاعتماد الرئيسي علي البقوليات وعدم تناول اللحوم بنسبة مئوية ٢٧.٣٠%. الشراء من منافذ الحكومة رخيصة الثمن (الجمعيات التعاونية) بنسبة مئوية ٢٥.٦٠%. تربية الطيور في المنزل بنسبة مئوية ٢٣.١٠%. الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الأسبوع بنسبة مئوية ٢٢.٧٠%. أخرى؛ بنسبة مئوية ٦.٧٠%. وقد ذكر البعض استجابات أخرى حول تلبية احتياجات الأسرة من الطعام والشراب منها: تقليل المشتريات، التخلي عن الكماليات والتركيز على الأساسيات، وضع ميزانية محددة يتم الشراء بها شهريًا، وإذا لم تكفي يتم تقليل الكميات دون زيادة القيمة المالية وإلغاء بعض العناصر. ويشير ذلك إلى ان أفراد العينة قاموا بتحديد آليات التكيف مع غلاء المعيشة فيما يختص بالحصول علي نوعية الغذاء، والملاحظ هنا أن الأسر تحاول بشتي الطرق المحافظة علي الاستقرار المادي وكفاية دخلها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الضرورية، تجاه أبنائها، حتى لا تهتز مكانتها نتيجة لحرمانها من الضروريات المادية اللازمة لاستمرار حياتها اليومية، ويتفق ذلك مع نادت به النظرية البنائية الوظيفية كل جزء من أجزاء النسق الأسري يؤدي دوره وظيفيًا ويساهم في تحقيق توازان النسق الكلي.

ويوضح الشكل (٢) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

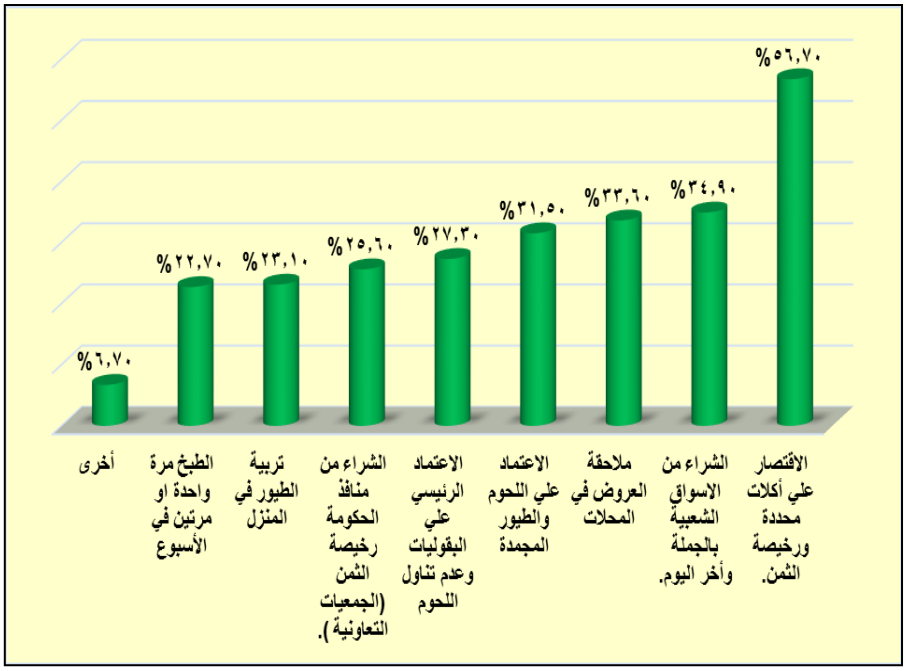

جدول رقم (١٦)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري ومدي سد احتياجات الأسرة من الملابس

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري					مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	مجـــ		
مدي سد احتياجات الأسرة من الملابس	نعم	ك	٢	٥٠	٣٠	١١	٩٣	٣١.٧٧	٠.٠٠٠
		%	%٤.٤	%٢٠.٣	%٤٦.٩	%٣٥.٥	%٢٤.١		
	لا	ك	٤٣	١٩٦	٣٤	٢٠	٢٩٣		
		%	%٩٥.٦	%٧٩.٧	%٥٣.١	%٦٤.٥	%٧٥.٩		
	مجـــ	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦		
		%	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠		

يتضح من الجدول (١٦) أن استجابات عينة الدراسة على مدى سد احتياجات الأسرة من الملابس تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٢٤.١%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٧٥.٩%)، وهو ما يشير إلى أن أسعار الملابس ارتفعت بنسبة كبيرة، كما أن غالبية الملابس الموجودة في الأسواق مستوردة من الخارج، كما أنه يتم استيراد الخامات المطلوبة من الخارج بسعر مرتفع، وبالتالي قد تم التأثير بقرار تعويم الجنية، بالإضافة إلي عدم وجود سعر ثابت للعملة، هذا إلي جانب زيادة الجمارك علي السلع والبضائع وهو الأمر الذي أسهم في ارتفاع الأسعار في الأسواق، كما يظهر اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى الدخل حيث بلغ مربع كاي (٣١.٧٧) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠٠).

جدول رقم (١٧)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية سد احتياجات الأسرة من الملابس

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيفية سد احتياجات الأسرة من الملابس	الشراء في فترة الخصومات.	ك	١٥	٩٤	١٩	١٠	١٣٨	١
		%	٣٤.٩%	٤٨.٠%	٥٥.٩%	٥٠.٠%	٤٧.١%	
	الشراء من الأماكن الرخيصة ومتوسطة الثمن	ك	٤	٥٤	٨	٢	٦٨	٥
		%	٩.٣%	٢٧.٦%	٢٣.٥%	١٠.٠%	٢٣.٢%	

	شراء الملابس الضرورية عن طريق عمل جمعية	ك	١٠	٧١	٥	٢	٨٨	٢
		%	%٢٣.٣	%٣٦.٢	%١٤.٧	%١٠.٠	%٣٠.٠	
	الشراء في المواسم كالعيدين	ك	١١	٥٧	١٣	٥	٨٦	٣
		%	%٢٥.٦	%٢٩.١	%٣٨.٢	%٢٥.٠	%٢٩.٤	
	توفير الأموال الخاصة بالمأكل وشراء مستلزمات الأولاد فقط	ك	١٢	٦٥	٤	٣	٨٤	٤
		%	%٢٧.٩	%٣٣.٢	%١١.٨	%١٥.٠	%٢٨.٧	
	أخرى	ك	١	٩	٤	١	١٥	٦
		%	%٢.٣	%٤.٦	%١١.٨	%٥.٠	%٥.١	
	الإجمالي	ك	٤٣	١٩٦	٣٤	٢٠	٢٩٣	ـــــ
		%	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية سد احتياجات الأسرة من الملابس بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: اشتري في فترة الاوكازيون فقط بنسبة مئوية ٤٧.١٠%، اعمل جمعية واشتري ما احتاجه من ملابس بنسبة مئوية ٣٠.٠٠%، أشتري في المواسم كالعيدين بنسبة مئوية ٢٩.٤٠%، أوفر الأموال للمأكل واشتري لأولادي فقط بنسبة مئوية٢٨.٧٠%، اشتري من العتبة والأماكن المتوسطة الثمن بنسبة مئوية ٢٣.٢٠%، وأخرى بنسبة مئوية٥.١٠%.

ويشير ذلك إلى أن أفراد العينة قاموا بتحديد آليات التكيف مع غلاء المعيشة فيما يختص بالحصول علي الملابس الضرورية، ويمكن تفسير ذلك بأن الوضع الاقتصادي للكثير من الأسر المصرية بات يشكل ضغطًا وأزمة متفاقمة، وأن التعويم يضعف الدخل الحقيقي للأسرة، ويؤثر على الإنفاق الاستهلاكي، وتشكل أزمة ارتفاع معدل التضخم خللاً في الأسرة وميزانيتها المحدودة، والمقسمة سلفاً على عدد من السلع والخدمات مثل خدمات الغذاء والملابس والمواصلات ومصروفات المدارس.. فإذا ما ارتفعت أسعار هذه السلع والخدمات بنسبة تفوق الارتفاع السنوي في الرواتب والمعاشات، فهذا يعنى أن الأسرة مضطرة إلى التخلي عن وحدة أو أكثر من السلع والخدمات التي اعتادت استخدامها في السابق، أو حتى التخلي عن سلعة أو خدمة بصورة مطلقة، بحيث تدخل تلك السلع في قائمة السلع الرفاهية بالنسبة لهذه الأسرة. ويتفق ذلك مع دراسة بوعتريس، عبد الحق (٢٠٠٨) التي أكدت على الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي علي انخفاض المستوى المعيشي.

ويوضح الشكل (٣) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

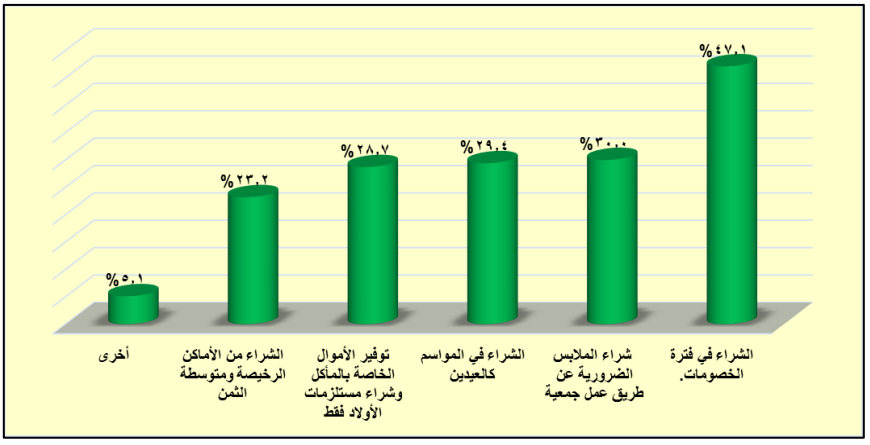

٢- أثر تحرير سعر الصرف على الجوانب الصحية داخل الاسرة

انعكس التأثير السلبي لتحرير سعر الصرف على الصحة الجسدية والنفسية للفرد؛ إذ إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من المعوزين عن توفير الاحتياجات الضرورية لأفراد أسرته تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني، ولعل من أهم مظاهر الإعياء الجسدي والبدني التي تصاحب قله الدخل كما أوضحتها الدراسة الميدانية، الإصابة بالتهاب المفاصل، ارتفاع ضغط الدم، ارتفاع نسبة الكولسترول، التوتر الدائم، الانفعال والعصبية الزائدة، الحدة العصبية في التعامل، أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف التي تشبع الجانب المادي للفرد تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار الصحي لديه ؛ حيث ترتبط هذه الوظائف بحالة الاستقرار المادي والعجز عند الفرد، لذا فإنه في حالة عدم قدرة الفرد على التكيف الاجتماعي فإنه يفتقد هذه الوظائف الأساسية على اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يحد من توافقه وتفاعله مع المجتمع.

جدول رقم (١٨)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري و طرق المعالجة من المرض

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
طرق المعالجة من المرض	اللجوء للوصفات الشعبية والجلوس في المنزل	ك	٢٠	٧٢	٦	١	٩٩	٢
		%	٤٤.٤%	٢٩.٣%	٩.٤%	٣.٢%	٢٥.٦%	
	الاكتفاء بالذهاب للصيدلية	ك	١٣	٨٧	٢١	٨	١٢٩	١
		%	٢٨.٩%	٣٥.٤%	٣٢.٨%	٢٥.٨%	٣٣.٤%	
	المستشفى الحكومي	ك	٤	١٦	٥	٢	٢٧	٦
		%	٨.٩%	٦.٥%	٧.٨%	٦.٥%	٧.٠%	
	التأمين الصحي	ك	١	٢٣	١٠	٦	٤٠	٤
		%	٢.٢%	٩.٣%	١٥.٦%	١٩.٤%	١٠.٤%	
	المستشفى الخاص	ك	١	٢٠	١٦	١٠	٤٧	٣
		%	٢.٢%	٨.١%	٢٥.٠%	٣٢.٣%	١٢.٢%	
	الوحدة الصحية	ك	٤	٦	٢	١	١٣	٧
		%	٨.٩%	٢.٤%	٣.١%	٣.٢%	٣.٤%	
	أخرى	ك	٢	٢٢	٤	٣	٣١	٥
		%	٤.٤%	٨.٩%	٦.٣%	٩.٧%	٨.٠%	
	مجـــ	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	ـــــ
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على طرق المعالجة من المرض بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي:

اكتفي بالذهاب للصيدلي، بنسبة مئوية٣٣.٤٠%، اللجوء للوصفات الشعبية والجلوس في المنزل، بنسبة مئوية٢٥.٦٠%، مستشفى خاص، بنسبة مئوية ١٢.٢٠%، تأمين صحي، بنسبة مئوية١٠.٤٠%، أخرى، بنسبة مئوية ٨.٠٠%، مستشفى حكومي٧.٠٠، بنسبة مئوية %، وحدة صحية، بنسبة مئوية ٣.٤٠%.

ويشير ذلك إلى وجود علاقة وطيدة بين الدخل وطرق المعالجة فكلما كان الدخل مرتفعاً كلما كانت الرعاية الصحية أفضل، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك تأثير قوي بين تعويم الجنية وقطاع الصحة ، حيث أن المستشفيات والمراكز الطبية تعاني من غلاء أسعار المرافق (الكهرباء- الماء – الغاز) والأجهزة التي تستوردها بالدولار من الخارج، مما يجعلها تحمل المريض هذه التكلفة التي يعجز عن تحملها فيلجأ إلي الصيدلي او الطب الشعبي أو وسائل أخري لعجزه عن علاج نفسه او أحد من أسرته، وهذا يدل علي أن المريض غير قادر ماديا يعاني من الحرمان من الحق في جسد صحي. ويتفق ذلك مع دراسة (DAISY WANJIRU KARIUKI, 2015) التي أكدت على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والمواجهة لها يختلف تبعاً لدخل الأسرة.

ويوضح الشكل (٤) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

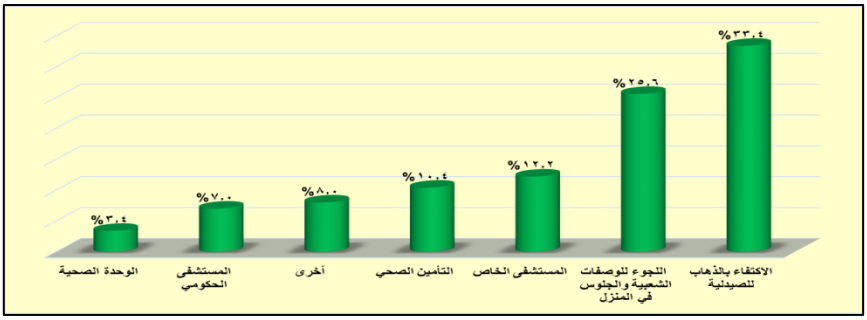

جدول رقم (١٩)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري و مدي الاهتمام بالصحة في ظل ارتفاع الأسعار

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري					مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	مجـــ		
مدي الاهتمام بالصحة في ظل ارتفاع الأسعار	نعم	ك	٤١	١٧٣	٣٠	٨	٢٥٢	٤٦.٨٩	٠.٠٠٠
		%	%٩١.١	%٧٠.٣	%٤٦.٩	%٢٥.٨	%٦٥.٣		
	لا	ك	٤	٧٣	٣٤	٢٣	١٣٤		
		%	%٨.٩	%٢٩.٧	%٥٣.١	%٧٤.٢	%٣٤.٧		
	مجـــ	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦		
		%	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠		

يتضح من الجدول (١٩) أن استجابات عينة الدراسة على مدي الاهتمام بالصحة في ظل ارتفاع الأسعار تظهر أن الإجابة بنعم جاءت بنسبة مئوية (٦٥.٣%) بينما كانت الاستجابة لا بنسبة مئوية (٣٤.٧%) وهو ما يشير إلى حقيقة بالغة الخطورة وهي اتخاذ الأفراد قرارات ضمنه أو معلنه بقلة أو عدم الاهتمام بالصحة بسبب الضغوط الاقتصادية، كما يظهر اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى الدخل حيث بلغ مربع كاي (٤٦.٨٩) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠٠) وهو ما يشير إلى زيادة الأسعار تنعكس علي شعور الأفراد بالضغط المادي، وعدم استعداد العديد من الفئات الاجتماعية لمثل

هذا التغير في الأسعار يضعهم في موقف صعب من الناحية المالية و الاقتصادية و هو ما ينعكس على الاهتمام بالصحة .ويتفق ذلك مع دراسة (David Mckenzie, 3003) التي أكدت على أن الخفض الاجباري للعملة أثر بشكل بالغ علي الاهتمام بالصحة.

جدول رقم (٢٠)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري و مدي الاهتمام بالوسائل الترفيهية

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	الإجمالي	
مدي الاهتمام بالوسائل الترفيهية	نعم	ك	١	١٩	٦	٧	٣٣	٠.٠٠٠
		%	%٢.٢٢	%٧.٧٢	%٩.٣٨	%٢٢.٥٨	%٨.٥٥	
	أحيانا	ك	١٩	١١٤	٤٠	١٤	١٨٧	
		%	%٤٢.٢٢	%٤٦.٣٤	%٦٢.٥٠	%٤٥.١٦	%٤٨.٤٥	
	لا	ك	٢٥	١١٣	١٨	١٠	١٦٦	
		%	%٥٥.٥٦	%٤٥.٩٣	%٢٨.١٣	%٣٢.٢٦	%٤٣.٠١	
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	
		%	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠٠	

يتضح من الجدول (٢٠) أن استجابات عينة الدراسة على مدي الاهتمام بالوسائل الترفيهية تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٨.٥٥%)، بينما كانت الاستجابة "أحيانا" بنسبة مئوية (٤٨.٤٥%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٤٣.٠١%)، وهو ما يشير إلى ثبات الأجور وقلتها مع ارتفاع الأسعار في المدن الترفيهية وراء عزوف

الكثيرين من الأفراد عن ارتيادها ، كما يظهر اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى الدخل حيث بلغ مربع كاي (١٩.٠٢) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠٠) وهو ما يشير إلى أن هناك علاقة وطيدة في جميع فئات الأجور والإقبال علي الترفيه والتنزه فكثرة الضغوط الاقتصادية وزيادة معدلات القلق والتوتر لدى الأفراد كلها إشكاليات رئيسية تهدد الاستقرار الأسري والنفسي وتحد من التمتع بشتي الوسائل الترفيهية.

ويتفق ذلك مع دراسات عدة أهمها (راقي بديع حبيب DAISY WANJIRU KARIUKI, Seyed Komail Tayebi & Leila Torki, David Mckenzie)

الذين أكدوا علي أن كثرة الأزمات الاقتصادية تحول دون الاستقرار النفسي والاجتماعي، والذي بالتبعية يحد من الاستمتاع بشتي الوسائل الترفيهية.

٣- اثر تحرير سعر الصرف على الجوانب التعليمية داخل الاسرة.

انعكس التأثير السلبي لتحرير سعر الصرف والغلاء المعيشي على المنظومة التعليمية لدي بعض الأسر. فقد انتشرت الكثير من الظواهر كما أكدتها الدراسة الميدانية منها الدروس الخصوصية وقيام البعض بنقل أبنائهم من المدارس الخاصة واللغات للمدارس الحكومية لعدم قدرتهم على تسديد مصروفات ومتطلبات هذه المدارس من أزياء محددة وأنشطة وحافلات مدرسية، مما سيولد أثرًا سيئًا في نفوس الطلاب؛ كما قام بعض الأسر بتخفيف وجباتها اليومية وسحب أولادهم من المدارس لإلحاقهم بأعمال حرفية لا تناسب طفولتهم وبيع البضائع فى الشوارع مقابل الحصول على جنيهات زهيدة، وأصبح التعليم لدى هذه الأسر لا

يمثل لها خسارة ملموسة مقارنة بتوفير أقواتهم وأدنى متطلبات معيشتهم؛ وهذا ما يفسره هذا المحور بالتفصيل:

جدول رقم (٢١)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية تأثير غلاء المعيشة علي تعليم الأبناء

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
تأثير غلاء المعيشة علي تعليم الأبناء	النقل من المدارس الخاصة إلي المدارس الحكومية	ك	٤	٧٧	٦	٣	٩٠	٢
		%	%٨.٩	%٣١.٣	%٩.٤	%٩.٧	%٢٣.٣	
	الاقتصار في الدروس الخصوصية	ك	٩	٥١	٢١	١٠	٩١	١
		%	%٢٠.٠	%٢٠.٧	%٣٢.٨	%٣٢.٣	%٢٣.٦	
	الخروج من المدرسة للعمل	ك	٤	١٦	٠	٠	٢٠	٦
		%	%٨.٩	%٦.٥	%٠.٠	%٠.٠	%٥.٢	
	عدم الذهاب إلي المدرسة والاكتفاء بالمراكز التعليمية	ك	٠	١٥	٣	١	١٩	٧
		%	%٠.٠	%٦.١	%٤.٧	%٣.٢	%٤.٩	
	عدم شراء الكتب والملازم الخاصة	ك	٤	٣٥	٢	٠	٤١	٥
		%	%٨.٩	%١٤.٢	%٣.١	%٠.٠	%١٠.٦	
	توفير نفقات الطعام لتعليم الأبناء	ك	٤	٧٨	٤	٢	٨٨	٣
		%	%٨.٩	%٣١.٧	%٦.٣	%٦.٥	%٢٢.٨	
	أخرى	ك	١٢	٤١	١٨	٧	٧٨	٤
		%	%٢٦.٧	%١٦.٧	%٢٨.١	%٢٢.٦	%٢٠.٢	
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	—
		%	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية تأثير غلاء المعيشة علي تعليم الأبناء بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: الاقتصار في الدروس الخصوصية بنسبة مئوية ٢٣.٦٠%، النقل من المدارس الخاصة إلي المدارس الحكومية بنسبة مئوية ٢٣.٣٠% بسبب ارتفاع المصاريف، توفير نفقات الطعام لتعليم الأبناء، بنسبة مئوية ٢٢.٨٠%، أخرى وتتشكل في (عدم وجود أولاد في مراحل التعليم، الأولاد دون سن التعليم، الانتهاء من التعليم) بنسبة مئوية ٢٠.٢٠%، عدم شراء الكتب والملازم الخاصة بنسبة مئوية ١٠.٦٠%، الخروج من المدرسة للعمل بنسبة مئوية ٥.٢٠%، عدم الذهاب إلي المدرسة والاكتفاء بالمراكز التعليمية بنسبة مئوية ٤.٩٠%.

ويمكن تفسير ذلك بأنه في ظل المصروفات المرتفعة للمدارس، والتي لا تتناسب مع الخدمة التعليمية الرديئة التي يتلقاها الطلاب، قرر الكثيرون من الأفراد اختيار الوسيلة التعليمية التي تتناسب مع الدخل الشهري للأسرة أو مغادرة التعليم نهائيًا لمساعدة الأسرة في تلبية احتياجاتها، وهذه النتيجة ظهرت في أصحاب الدخول الدينا. وعلي أي حال؛ فإن الوضع التعليمي في ظل الضغوط الاقتصادية التي تتحملها الأسرة يخرج عن أهدافه الحقيقية من تأهيل وتنمية قدرات طلابه. ويتفق ذلك مع دراسة (حبيب، راقي بديع ٢٠١٥) التي أثبتت أن من أهم الآثار السلبية لسياسات برامج الاصلاح الاقتصادي سوء الخدمة التعليمية المجانية، وتدني مستوياتها، وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي.

ويوضح الشكل (٥) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

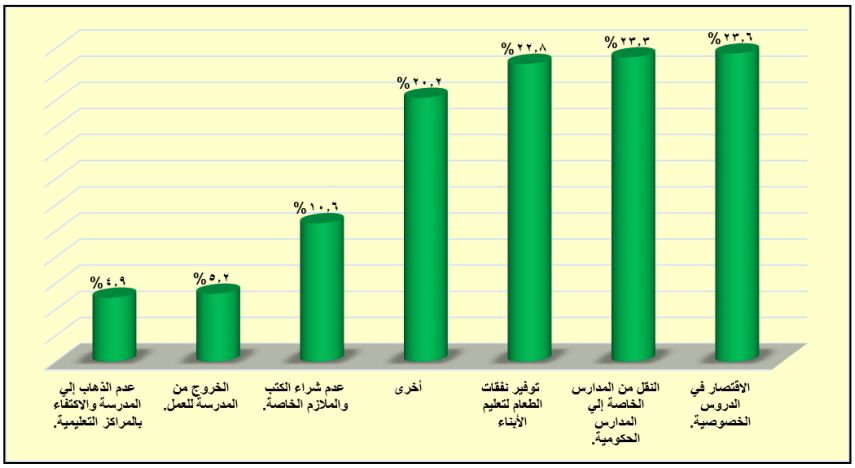

٤- أثر تحرير سعر الصرف على العلاقات الأسرية والاجتماعية.

صاحب تحرير سعر الصرف تدهور في الحالة الاقتصادية والمادية للأسر التي أثرت بدورها علي العلاقات الاجتماعية داخلها وخارجها، وذلك من خلال سلسلة من الأحداث تشمل : انخفاض قيمة الدخل الشهري الخاص بالأسرة، اضطرار الآباء والأمهات لقضاء وقت أطول في العمل لتوفير الدخل الكافي يؤدي لحرمان الأبناء من الرعاية الضرورية، زيادة معدلات العنف الأسري، عدم قدرة الأسرة على الوفاء بالمتطلبات المادية الأساسية قد يصاحبها الانعزال عن الأخرين والهروب من مواجهة المشكلات الاجتماعية، وهذا ما يفسره هذا المحور بالتفصيل:

جدول رقم (٢٢)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري ومدى وجود تأثير بين غلاء المعيشة و العلاقة الزوجية

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري					مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	الإجمالي		
مدي وجود تأثير بين غلاء المعيشة و العلاقة الزوجية	نعم	ك	٣٣	١٠٧	٥	٢	١٤٧	٦٥.٠٥	٠.٠٠٠
		%	%٧٣.٣٣	%٤٣.٥٠	%٧.٨١	%٦.٤٥	%٣٨.٠٨		
	أحيانا	ك	٥	٦٤	٢٦	١٤	١٠٩		
		%	%١١.١١	%٢٦.٠٢	%٤٠.٦٣	%٤٥.١٦	%٢٨.٢٤		
	لا	ك	٧	٧٥	٣٣	١٥	١٣٠		
		%	%١٥.٥٦	%٣٠.٤٩	%٥١.٥٦	%٤٨.٣٩	%٣٣.٦٨		
	مجـ	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦		
		%	١٠٠.٠٠ %	١٠٠.٠٠ %	١٠٠.٠٠ %	١٠٠.٠٠ %	١٠٠.٠٠ %		

يتضح من الجدول (٢٢) أن استجابات عينة الدراسة على مدي وجود تأثير بين غلاء المعيشة والعلاقة الزوجية تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٣٨.٠٨%)، بينما كانت الاستجابة "أحيانا" بنسبة مئوية (٢٨.٢٤%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٣٣.٦٨%)، وهو ما يشير إلى أن الحياة الاجتماعية لا تنفصل أبدًا عن الحياة الاقتصادية، وكل ما يجب تحقيقه من احتياجات أسرية وزوجية بحاجة إلى المال، لذا تشعر العديد من الأسر بالعجز التام تجاه متطلباتها الحياتية المستمرة. كما يظهر اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى الدخل حيث بلغ مربع كاي (٦٥.٠٥) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠٠)، وهو ما يشير إلى وجود

علاقة عكسية بين الاستقرار في العلاقة الزوجية وتباين الدخل، فكلما استطاع الفرد تلبية احتياجاته الضرورية كلما شعر بالاستقرار الاجتماعي والمادي والعكس صحيح، إذا شعر بالعجز عن تلبية احتياجاته يعيش في جو من عدم الاستقرار والتفكك الأسري بجميع اشكاله، ويتفق ذلك مع نظرية البنائية الوظيفية التي أكدت على أنه من المتوقع أن يشهد النسق الأسري بعض الانحرافات والتوترات والمعوقات الوظيفية التي تحول دون أداء وظائفه على النحو المرغوب فيه، ولكي يستمد وظائفه لابد من إشباع جميع احتياجاته.

جدول رقم (٢٣)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة الزوجية

السؤال	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة الزوجية	تفاقم الخلافات الزوجية.	ك	٢٤	٩٤	٨	٩	١٣٥	١
		%	%٦٣.٢	%٥٥.٠	%٢٥.٨	%٥٦.٣	%٥٢.٧	
	نزول الزوجة إلي سوق العمل	ك	٢	٤٦	٣	١	٥٢	٣
		%	%٥.٣	%٢٦.٩	%٩.٧	%٦.٣	%٢٠.٣	
	وقوع العنف بين الزوجين.	ك	١٢	٥٣	١	٠	٦٦	٢
		%	%٣١.٦	%٣١.٠	%٣.٢	%٠.٠	%٢٥.٨	
	حدوث الطلاق.	ك	١٠	٣٤	١	٠	٤٥	٥
		%	%٢٦.٣	%١٩.٩	%٣.٢	%٠.٠	%١٧.٦	

زاد التوافق بين الزوجين للخروج من الأزمات المالية في الأسرة.	ك	١	٣٦	٨	٥	٥٠	٤
	%	٢.٦%	٢١.١%	٢٥.٨%	٣١.٣%	١٩.٥%	
أخرى	ك	١	١٠	٠	٣	١٤	٦
	%	٢.٦%	٥.٨%	٠.٠%	١٨.٨%	٥.٥%	
الإجمالي	ك	٣٨	١٧١	٣١	١٦	٢٥٦	—
	%	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة الزوجية بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: زادت الخلافات الزوجية بنسبة مئوية ٥٢.٧٠% بسبب أن الحياة الزوجية بما تحمله من أعباء مسؤولية كبيرة تصبح على إثرها العلاقة طردية بين غلاء الأسعار ونقص الحميمية بسبب الانفعالات والضغوط الداخلية التي يعيشها الزوجان وعدم تمكنهم من تلبية حاجاتهم، مما ينذر بتراجع الاستقرار العاطفي يومًا بعد يوم. ووقوع العنف بين الزوجين بنسبة مئوية ٢٥.٨٠% بسبب عجز رب الأسرة عن تلبية احتياجاتها ويمر بأزمات مالية متفاقمة يلجأ إلي العنف والإيذاء لحل المشكلات المادية. يليها نزول الزوجة إلي العمل بنسبة مئوية ٢٠.٣٠%، وهذا لدعم أسرتها ماديًا ومعنويًا حتي ولو اضطرت الزوجة للعمل في ظروف سيئة؛ وقد يحتاج عمل الزوجة قضاء وقت أطول في العمل لتوفير الدخل الكافي مما يؤدي لحرمان الأبناء من الرعاية الضرورية لهم. يليها زيادة التوافق بين الزوجين للخروج من

الأزمات المالية في الأسرة بنسبة مئوية ١٩.٥٠%، وهذا هو الدعم والتكاتف الأسري للخروج من الضغوط الاقتصادية والمحافظة على التماسك الأسري. يليها حدوث الطلاق بنسبة مئوية ١٧.٦٠%، وهذا بسبب عدم تلبية احتياجات الأسرة المادية وعجز الزوجين عن إدارة الأزمة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار وغلاء المعيشة، وهذا ينذر بوجود خلل كبير في التركيبة الأسرية باتساع قاعدة الفقر، واختلال نظام توزيع الدخل والثروة؛ مما يقود إلى إفرازات خطيرة تتمثل في ركود اقتصادي على الأمد الطويل يحمل في طياته الكثير من المشكلات الاجتماعية، يليها أخرى تذكر وتتشكل في (تحفيز الزوج للسعي والبحث عن وظيفة أخري بعد مواعيد العمل، إعادة ترتيب الأولويات واقتطاع الأولويات المتأخرة التي تستهلك جزءًا كبيرًا من ميزانية الأسرة مثل السجائر وغيرها من الكماليات الغير مفيدة) بنسبة مئوية ٥.٥٠%، ويتفق ذلك مع دراسة (المحرزي، خليفة، ٢٠٠٨) التي رأت أن ارتفاع الأسعار أدي إلى انتشار الظواهر السلبية، مثل ارتفاع نسب الطلاق والتفكك الأسري والعنف الأسري.

ويوضح الشكل (٦) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

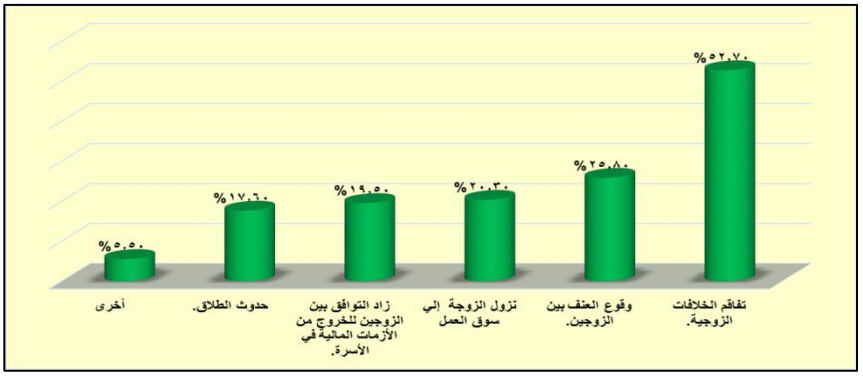

جدول رقم (٢٤)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأبناء

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأبناء	حدوث خلافات دائمة	ك	٢١	٦٣	٥	٣	٩٢	٢
		%	٤٦.٧%	٢٥.٦%	٧.٨%	٩.٧%	٢٣.٨%	
	التكاتف مع بعضهم البعض	ك	١	٢٤	٣	٢	٣٠	٦
		%	٢.٢%	٩.٨%	٤.٧%	٦.٥%	٧.٨%	
	الارشاد في الإنفاق	ك	٤	٥٧	١٦	٩	٨٦	٣
		%	٨.٩%	٢٣.٢%	٢٥.٠%	٢٩.٠%	٢٢.٣%	
	النزول إلي سوق العمل	ك	٥	٤٧	١	١	٥٤	٤
		%	١١.١%	١٩.١%	١.٦%	٣.٢%	١٤.٠%	
	الاقتصار علي المصاريف الضرورية	ك	١٥	١١٩	٢١	١٢	١٦٧	١
		%	٣٣.٣%	٤٨.٤%	٣٢.٨%	٣٨.٧%	٤٣.٣%	
	أخرى	ك	٦	٢٥	١٨	٤	٥٣	٥
		%	١٣.٣%	١٠.٢%	٢٨.١%	١٢.٩%	١٣.٧%	
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	—
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأبناء بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: الاقتصار علي المصاريف الضرورية فقط بنسبة

مئوية ٤٣.٣٠%، بسبب ضعف الموارد المالية داخل الأسرة مع الارتفاع المستمر للأسعار وثبات الدخول واستقرارها. يليها حدوث خلافات دائمة بنسبة مئوية ٢٣.٨٠%، بسبب عدم تلبية احتياجات الأبناء المستمرة، فتعيش الأسرة في جو عائلي مضطرب ومشوه. يليها الارشاد في الإنفاق بنسبة مئوية ٢٢.٣٠%، والاقتصار علي الضروريات واقتناء السلع رخيصة الثمن. يليها النزول إلي سوق العمل بنسبة مئوية ١٤.٠٠%، للمساهمة في تلبية احتياجات الأسرة، وعدم الاستدانة، أو العوز المادي. يليها أخرى تذكر (عدم وجود أبناء، صغر عمر الأبناء) بنسبة مئوية ١٣.٧٠%. يليها التكاتف مع بعضهم البعض، بنسبة مئوية ٧.٨٠%. ويتفق ذلك مع دراسة (مسعودة، علو، مرزوق، يوسف، ٢٠١٦) التي أوضحت أهمية وجود الترشيد الاستهلاكي لدي الأسر كمحاولة للخروج من الأزمات الاقتصادية المتتالية.

ويوضح الشكل (٧) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

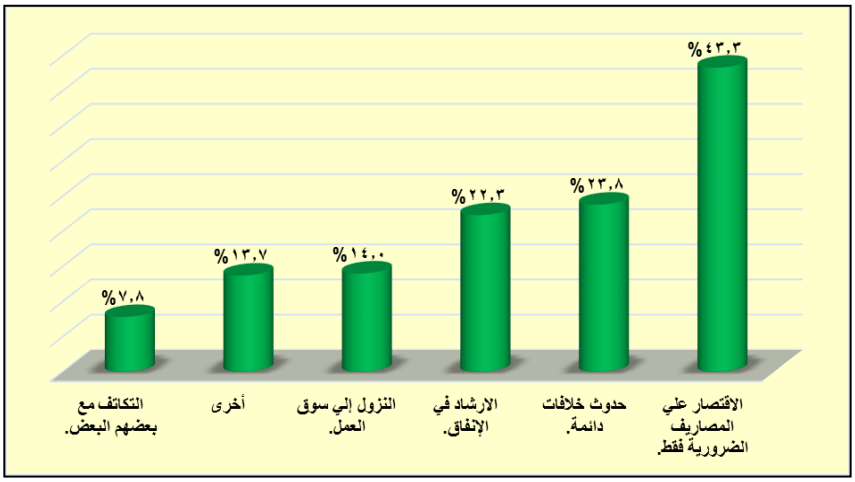

جدول رقم (٢٥)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأقارب

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأقارب	قلة الزيارات المنزلية	ك	٢٩	١٥٢	٢٨	١٣	٢٢٢	١
		%	٦٤.٤%	٦١.٨%	٤٣.٨%	٤١.٩%	٥٧.٥%	
	عمل صندوق تكافل عائلي	ك	٠	١٣	١	٢	١٦	٦
		%	٠.٠%	٥.٣%	١.٦%	٦.٥%	٤.١%	
	المساندة بين الأقارب	ك	٣	٢٩	١٠	٤	٤٦	٤
		%	٦.٧%	١١.٨%	١٥.٩%	١٢.٩%	١١.٩%	
	الاقتصار علي العلاقات مع الأقارب من الدرجة الأولي فقط.	ك	١٦	٨٩	١٢	٨	١٢٥	٣
		%	٣٥.٦%	٣٦.٢%	١٨.٨%	٢٥.٨%	٣٢.٤%	
	المقابلة في المناسبات العائلية.	ك	٧	٩٢	٢١	٧	١٢٧	٢
		%	١٥.٦%	٣٧.٤%	٣٢.٨%	٢٢.٦%	٣٢.٩%	
	أخرى	ك	٢	٨	٧	٢	١٩	٥
		%	٤.٤%	٣.٣%	١٠.٩%	٦.٥%	٤.٩%	
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	—
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأقارب بحسب نسبة الموافقة، قد جاء على النحو التالي: قلة الزيارات المنزلية بنسبة مئوية ٥٧.٥٠%، المقابلة في المناسبات العائلية بنسبة مئوية ٣٢.٩٠%، الاقتصار علي العلاقات مع الأقارب من الدرجة الأولي فقط بنسبة مئوية ٣٢.٤٠%، المساندة بين الأقارب بنسبة مئوية ١١.٩٠%، أخرى تذكر

(عدم وجود أقارب، السفر) بنسبة مئوية ٤.٩٠%، عمل صندوق تكافل عائلي بنسبة مئوية ٤.١٠%. ويشير ذلك إلى أنه في ظل غلاء المعيشة، وقلة الدخل لدى الكثير من الأفراد، إضافة إلى متطلبات الحياة المتزايدة التي أصبحت حملاً ثقيلاً على الأسر، بدأ يقل التواصل بين الأقارب، بل وأصبحت الزيارات العائلية المبنية علي التكافل الاجتماعي والتكاتف والتساند في الاندثار، فضلاً عن العزلة الاجتماعية التي فرضتها المجتمعات الافتراضية علي الأسر، وأصبح التواصل عن طريقها.

ويوضح الشكل (٨) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

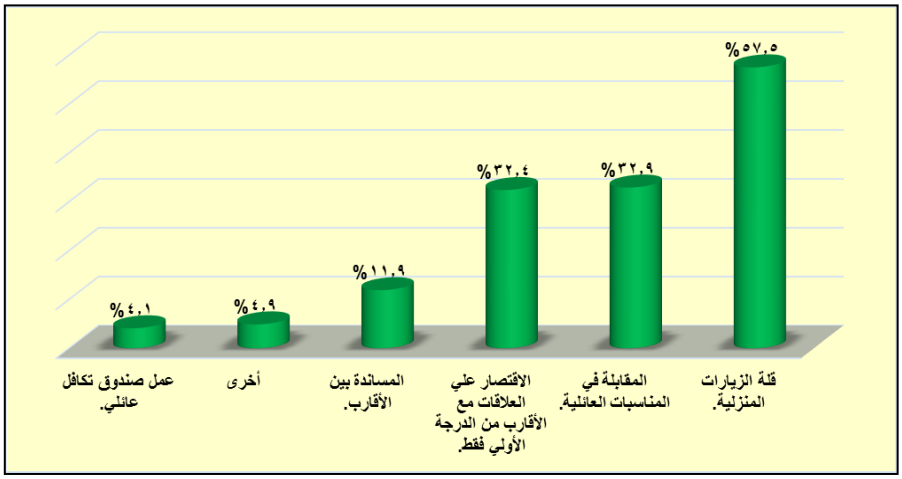

جدول رقم (٢٦)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأبوين والأولاد

السؤال	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيف أثر غلاء المعيشة علي العلاقة بين الأبوين والأولاد؟	تمرد الأبناء	ك	١٩	٥٩	٦	٧	٩١	٢
		%	٤٢.٢%	٢٤.٠%	٩.٤%	٢٢.٦%	٢٣.٦%	
	تعاون الأبناء لمساعدة الأبوين	ك	٤	٥٤	١٥	١٠	٨٣	٣
		%	٨.٩%	٢٢.٠%	٢٣.٤%	٣٢.٣%	٢١.٥%	
	خروج الأبناء عن طاعة الوالدين	ك	٣	٢٨	١	٠	٣٢	٥
		%	٦.٧%	١١.٤%	١.٦%	٠.٠%	٨.٣%	
	العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي	ك	٢٠	١١٢	١١	٨	١٥١	١
		%	٤٤.٤%	٤٥.٥%	١٧.٢%	٢٥.٨%	٣٩.١%	
	أخرى	ك	٤	٤١	٣١	٦	٨٢	٤
		%	٨.٩%	١٦.٧%	٤٨.٤%	١٩.٤%	٢١.٢%	
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	—
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأبوين والأولاد بحسب نسبة الموافقة، قد جاء على النحو التالي: العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة مئوية ٣٩.١٠%، للبعد عن الخلافات الأسرية والتعبير عن مواطن الضيق بتخريج المشاعر السلبية والضغوط الحياتية بالنشر علي الصفحات الشخصية، يليها تمرد الأبناء بنسبة مئوية ٢٣.٦٠%، بسبب العوز المادي، وعجز الوالدين عن توفير احتياجاتهم الضرورية مما يخلق حالة من العصيان والتمرد عن الأسرة واللجوء إلي الغير لتعويض العجز الأسري، وهذا يشكل انحرافات الأبناء والخروج عن المسار الطبيعي الصحي للأسرة والمجتمع. يليها تعاون الأبناء لمساعدة الأبوين بنسبة مئوية ٢١.٥٠%، وهذا هي الصورة المضيئة الإيجابية للأسرة، ففي حالة الضغوط يتكاتف ويتكامل بعضها مع الأخر للخروج من براثين الأزمة دون إخلال أو تمرد أو تذمر. يليها أخرى تذكر (لا يوجد أبناء، السن صغير) بنسبة مئوية ٢١.٢٠%. يليها خروج الأبناء عن طاعة الوالدين بنسبة مئوية ٨.٣٠%.

ويوضح الشكل (٩) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

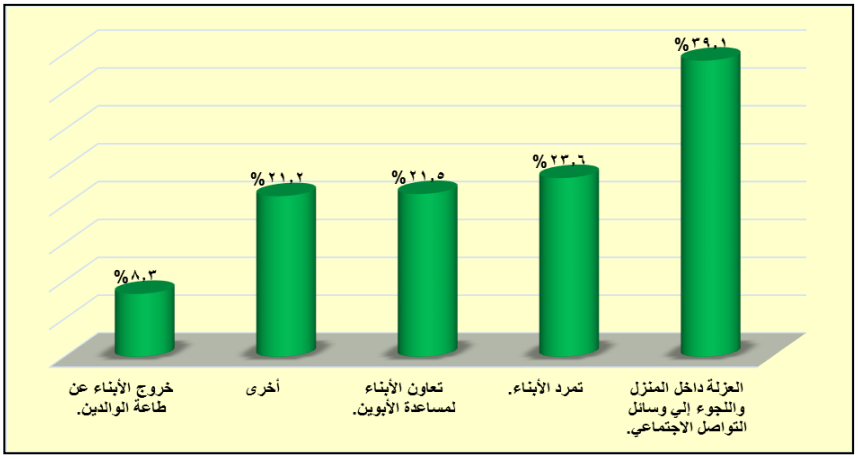

جدول رقم (٢٧)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل الشهري وكيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقات الاجتماعية

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقات الاجتماعية	العيش في عزلة دائمة	ك	١٨	٨٢	٦	٣	١٠٩	٢
		%	٤٠.٠%	٣٣.٣%	٩.٤%	٩.٧%	٢٨.٢%	
	التعبير عن الضيق في وسائل التواصل الاجتماعي	ك	٦	٦٦	٧	٧	٨٦	٣
		%	١٣.٣%	٢٦.٨%	١٠.٩%	٢٢.٦%	٢٢.٣%	
	زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل	ك	١١	١٢١	٣١	١٣	١٧٦	١
		%	٢٤.٤%	٤٩.٢%	٤٨.٤%	٤١.٩%	٤٥.٦%	
	اللجوء إلي التعاطي لنسيان الواقع	ك	٣	٢٨	١	١	٣٣	٦
		%	٦.٧%	١١.٤%	١.٦%	٣.٢%	٨.٥%	
	الهروب من الواقع	ك	١١	٦١	٤	١	٧٧	٤
		%	٢٤.٤%	٢٤.٨%	٦.٣%	٣.٢%	١٩.٩%	
	أخرى	ك	١	٣٥	١٥	٦	٥٧	٥
		%	٢.٢%	١٤.٢%	٢٣.٤%	١٩.٤%	١٤.٨%	
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	—
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقات الاجتماعية بحسب نسبة الموافقة، قد

جاء على النحو التالي: زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل بنسبة مئوية ٤٥.٦٠%، وهذا بسبب التأثير السلبي لارتفاع الأسعار. والعيش في عزلة دائمة بعيدًا عن الضغوط الحياتية بنسبة مئوية ٢٨.٢٠%. يليها التعبير عن الضيق في وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة مئوية ٢٢.٣٠%، وهنا تعتبر وسائل التواصل هي المتنفس والملجأ للكثير من الأفراد للخلاص أو الهروب من الأزمة. يليها الهروب من الواقع بمشاكله المستمرة بنسبة مئوية ١٩.٩٠%. يليها أخرى تذكر (زيادة القرب من الله واللجوء إليه، الاستسلام والضعف، نشر الوعي بترشيد الإنفاق) بنسبة مئوية ١٤.٨٠%. يليها اللجوء إلي التعاطي وإدمان المخدرات تأثيرًا سلبيًا بالأزمة الاقتصادية بنسبة مئوية ٨.٥٠% من إجمالي العينة. ويتفق ذلك مع دراسة (بوعتريس، عبد الحق، ٢٠٠٨) التي أثبتت أن زيادة معدلات التوتر والقلق والخوف من المستقبل نتيجة للاختلالات الاقتصادية التي أثرت بشكل سلبي علي أفراد المجتمع.

ويوضح الشكل (١٠) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

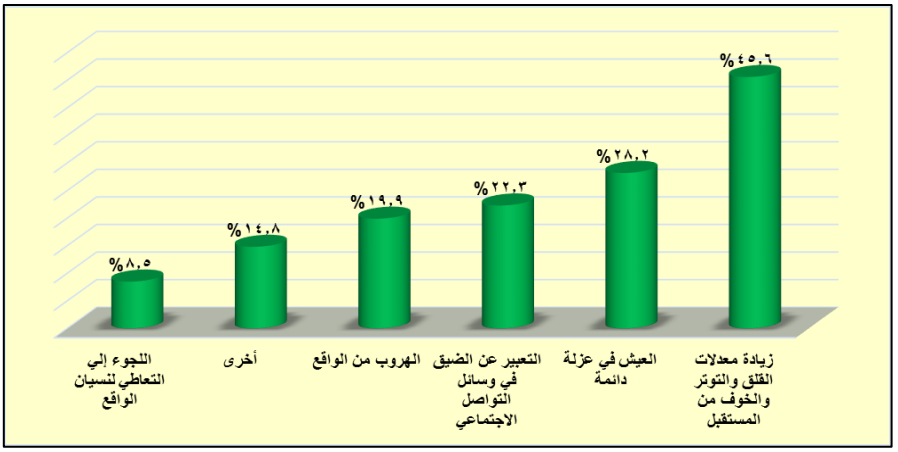

٥- الإجراءات التي تتبعها الأسرة في التعامل مع الآثار الناتجة عن تحرير سعر الصرف:

إن تحرير سعر الصرف من القرارات الاقتصادية الإصلاحية التي اتخذتها الدولة؛ والتي تعد ضرورة لا يمكن تأجيلها، لكنها أيضًا أفرزت آثارًا سلبية على الشرائح المختلفة، وبخاصة الفقراء ومحدودي الدخل. لذا؛ فقد لجأ الكثير من الأفراد إلي تغيير نمط الاستهلاك اليومي كمحاولة للتوفير وترشيد الانفاق وتلبية الاحتياجات الضرورية، واقتراح مجموعة من الآليات والإجراءات التي من خلالها يرتفع دخل الفرد ويؤثر علي مستواه المعيشي، وهذا ما يفسره هذا المحور بالتفصيل:

جدول رقم (٢٨)

توزيع العينة تبعًا لمدى تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنية

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري					مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	الإجمالي		
مدي تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنية	نعم	ك	٤٠	٢١٦	٤٩	٢٧	٣٣٢	٥.٧٥	٠.١٢
		%	%٨٨.٩	%٨٧.٨	%٧٦.٦	%٨٧.١	%٨٦.٠		
	لا	ك	٥	٣٠	١٥	٤	٥٤		
		%	%١١.١	%١٢.٢	%٢٣.٤	%١٢.٩	%١٤.٠		
	مجـ	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦		
		%	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %	١٠٠.٠ %		

يتضح من الجدول (٢٨) أن استجابات عينة الدراسة على مدي تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنية تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت

بنسبة مئوية (٨٦.٠%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (١٤.٠%)، وهو ما يشير إلى أن الكثير من الأسر اتجهت إلي تقليل الاستهلاك حتى في بعض السلع الأساسية، وأظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي تراجع نمو الاستهلاك إلى ٢.١% في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨ (يوليو- أغسطس- سبتمبر)، مقابل ٦.٥% في نفس الفترة من عام ٢٠١٧، وساهم انخفاض نمو الاستهلاك بشكل أساسي في تراجع معدل النمو الاقتصادي في الربع الأول إلى ٣.٤% مقابل ٥.١% في نفس الفترة من عام ٢٠١٧ (معدل التضخم، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨). وهو ما يشير إلى أن قرار تعويم الجنيه قد غير بشكل ملحوظ من أولويات المصريين في الإنفاق، بعد قفزات متتالية لأسعار السلع تخطت نسبتها ١٠٠% في بعض السلع، كما يظهر اختبار مربع كاي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات بحسب مستوى الدخل حيث بلغ مربع كاي (٥.٧٥) بدلالة إحصائية قدرها (٠.١٢).

جدول رقم (٢٩)

توزيع العينة تبعًا لكيفية تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنية

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
كيفية تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنية	شراء الاحتياجات من السوق بالجملة	ك	٨	٩٧	٢٣	٧	١٣٥	٢
		%	٢٠.٠%	٤٤.٩%	٤٦.٩%	٢٥.٩%	٤٠.٧%	
	شراء البضائع المخفضة	ك	٧	٥٧	١٥	٦	٨٥	٤
		%	١٧.٥%	٢٦.٤%	٣٠.٦%	٢٢.٢%	٢٥.٦%	
	انتظار العروض التسويقية	ك	٢	٧٨	١٨	١٠	١٠٨	٣
		%	٥.٠%	٣٦.١%	٣٦.٧%	٣٧.٠%	٣٢.٥%	
	الاقتصار علي السلع الضرورية فقط	ك	٣١	١٥٥	٢٦	١٦	٢٢٨	١
		%	٧٧.٥%	٧١.٨%	٥٣.١%	٥٩.٣%	٦٨.٧%	
	أخرى	ك	١	٦	٠	٠	٧	٥
		%	٢.٥%	٢.٨%	٠.٠%	٠.٠%	٢.١%	
	الإجمالي	ك	٤٠	٢١٦	٤٩	٢٧	٣٣٢	—
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على كيفية تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنية بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: الاقتصار علي السلع الضرورية فقط بنسبة مئوية ٦٨.٧٠%، اشتري احتياجاتي من السوق بالجملة بنسبة مئوية ٤٠.٧٠%، انتظر العروض التسويقية بنسبة مئوية ٣٢.٥٠%، اشتري

البضائع المخفضة بنسبة مئوية ٢٥.٦٠%، أخرى تذكر (الاعتدال في شراء) بنسبة مئوية ٢.١٠%.

ويشير ذلك إلى أن قرار تعويم الجنيه كان له أثره السلبي على استهلاك جميع الفئات المالية، بسبب ارتفاع أسعار جميع المنتجات والسلع الغذائية، وقد غير ارتفاع معدل التضخم تحديد أولويات الفرد، وليست أنماط استهلاكه فقط، كي يحاول الاستمرار في معركة ارتفاع الأسعار المستمرة، وقد تم الاستغناء تمامًا عن السلع الترفيهية والكماليات غير الضرورية لمحاولة العيش بكرامة دون اقتراض أو حرمان.

ويوضح الشكل (١١) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

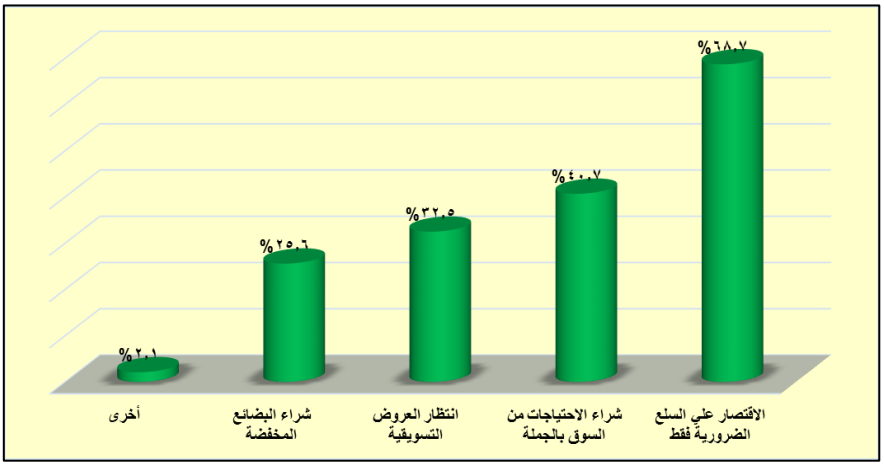

جدول رقم (٣٠)

توزيع العينة تبعًا للعلاقة بين الدخل والمقترحات الإجرائية للتخفيف من الأثار السلبية لقرار تعويم الجنية

المتغير	الاستجابات		الدخل الشهري				الإجمالي	الترتيب
			أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠ أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر		
المقترحات الإجرائية للتخفيف من الأثار السلبية لقرار تعويم الجنية	زيادة المرتبات	ك	٢٥	١٥٥	٣٦	١٩	٢٣٥	١
		%	٥٥.٦%	٦٣.٠%	٥٦.٣%	٦١.٣%	٦٠.٩%	
	تخفيض الأسعار	ك	٣٣	١٣٠	٣٥	٢٠	٢١٨	٢
		%	٧٣.٣%	٥٣.٣%	٥٤.٧%	٦٤.٥%	٥٦.٨%	
	وجود رقابة شديدة علي الأسواق	ك	٢٤	١٣١	٤٤	١٦	٢١٥	٣
		%	٥٣.٣%	٥٣.٣%	٦٨.٨%	٥١.٦%	٥٥.٧%	
	زيادة المنافذ التي تبيع السلع المخفضة	ك	١٦	٦٦	٢١	٨	١١١	٩
		%	٣٥.٦%	٢٦.٨%	٣٢.٨%	٢٥.٨%	٢٨.٨%	
	تفعيل دور الجمعيات الأهلية	ك	١٤	٥٦	١٢	٥	٨٧	١٠
		%	٣١.١%	٢٢.٨%	١٨.٨%	١٦.١%	٢٢.٥%	
	زيادة دور القطاع الخاص	ك	٩	٤٠	١٠	٧	٦٦	١١
		%	٢٠.٠%	١٦.٣%	١٥.٦%	٢٢.٦%	١٧.١%	
	وجود مشاريع صغيرة للشباب	ك	١٣	٨٠	٢٢	٩	١٢٤	٧
		%	٢٨.٩%	٣٢.٥%	٣٤.٤%	٢٩.٠%	٣٢.١%	
	تحسين جودة مستشفيات الصحة	ك	١٤	١٠٤	٢٠	١٥	١٥٣	٥
		%	٣١.١%	٤٢.٣%	٣١.٣%	٤٨.٤%	٣٩.٦%	
	تقليل الفوائد علي القروض	ك	١٠	٤٢	٧	٤	٦٣	١٢
		%	٢٢.٢%	١٧.١%	١٠.٩%	١٢.٩%	١٦.٣%	
	الاهتمام بالبيئة التعليمية	ك	١٥	١٠٥	٢٣	٩	١٥٢	٦
		%	٣٣.٣%	٤٢.٧%	٣٥.٩%	٢٩.٠%	٣٩.٤%	
	القضاء علي	ك	١٠	٨٥	١٥	٨	١١٨	٨

	الدروس الخصوصية	%	٢٢.٢%	٣٤.٦%	٢٣.٤%	٢٥.٨%	٣٠.٦%	
	تقليل اسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء – الغاز– المياه)	ك	٢٨	١٣٢	٣٠	١٥	٢٠٥	٤
		%	٦٢.٢%	٥٣.٧%	٤٦.٩%	٤٨.٤%	٥٣.١%	
	أخرى	ك	٢	١١	١	٢	١٦	١٣
		%	٤.٤%	٤.٥%	١.٦%	٦.٥%	٤.١%	
	الإجمالي	ك	٤٥	٢٤٦	٦٤	٣١	٣٨٦	ـــــ
		%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	١٠٠.٠%	

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب استجابات عينة الدراسة على المقترحات الإجرائية للتخفيف من الأثار السلبية لقرار تعويم الجنية بحسب نسبة الموافقة قد جاء على النحو التالي: زيادة المرتبات في القطاع الخاص والحكومة وقطاع الأعمال بنسبة مئوية ٦٠.٩%، وهذا لمواجهة الغلاء المعيشي. يليها تخفيض الأسعار بنسبة مئوية ٥٦.٨%، وهذا الإجراء أحد الحلول المناسبة للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار. يليها وجود رقابة شديدة علي الأسواق بنسبة مئوية٥٥.٧%، لمكافحة الغش والحد من استيراد السلع الغير مطابقة للمواصفات، وفرض عقوبات رادعة علي المغالين. يليها تقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء – الغاز– المياه)، بنسبة مئوية ٥٣.١%. يليها تحسين جودة مستشفيات الصحة بنسبة مئوية ٣٩.٦%، وهذا عن طريق توفير الرعاية الطبية المجانية إلي الأفراد بصفة عامة والفقراء والمسنين وأرباب المعاشات بصف خاصة، والتوسع في المستشفيات الحكومية المجانية مع وجود مراقبة وضمانات للوصول بمستوي الخدمات الصحية طبقًا للمعايير الدولية. يليها الاهتمام بالبيئة التعليمية في المدارس الحكومية بنسبة مئوية ٣٩.٤%، وذلك عن طريق وجود منظومة من القيم والعادات والتقاليد والممارسات الإيجابية من قبل أعضاء المجتمع

المدرسي، كما يجب أن تراعي العملية التربوية وتخدم بيئة الطالب، وبيئة التعليم والتعلم، والبيئة الصحية والآمنة، وتستخدم الأساليب التربوية الحديثة. يليها وجود مشاريع صغيرة للشباب بنسبة مئوية ٣٢.١%، وهذا للتخفيف من معدلات البطالة ودعم اقتصاد المجتمع، بالإضافة إلي المساهمة في خلق فرص عمل لكثير من الشباب التي لا تستطيع الوظائف الحكومية وغير الحكومية أن تستوعبهم، خصوصًا في ظل إغراق سوق العمل بآلاف الخريجين سنويًا من مختلف التخصصات ينتظرون دورهم في الحصول علي وظيفة. يليها القضاء علي الدروس الخصوصية، بنسبة مئوية ٣٠.٦%، وهذا من خلال توفير المعلمين المتخصصين والمؤهلين أكاديميًا وتربويًا فى المدراس، وأن تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير نظام الحافز خاصة للأكفاء منهم لتشجيعهم على بذل الجهد والعطاء، بالإضافة إلى عمل دراسات لمعرفة أسباب ضعف الطلاب فى المواد التى يحتاجون فيها الدروس الخصوصية، ويجب إجراء دراسات تقويمية لبرامج حصص التقوية التى تقدمها المدارس بهدف التعرف على فاعليتها وتأثيراتها. يليها زيادة المنافذ التي تبيع السلع المخفضة بنسبة مئوية ٢٩.٨%، وذلك في الأحياء الفقيرة لحمايتهم من الغلاء المعيشي، وتوفير طرق آمنه تحفظ كرامتهم وعوزتهم. يليها تفعيل دور الجمعيات الأهلية بنسبة مئوية ٢٢.٥%، حيث أنها الأقرب في الاستجابة لاحتياجات الأفراد في المجتمع، وتحرص الجمعيات الأهلية على إشباع حاجات الأفراد المادية وغير المادية، وإزالة العقبات التي تعترض أدائهم الاجتماعي في ضوء مواردها المتاحة. يليها زيادة دور القطاع الخاص بنسبة مئوية ١٧.١%، وهذا عن طريق تحقيق الرؤى والاستراتيجيات التنموية والاستثمارية في مختلف المجالات، وأن يكون للقطاع مشاركة فاعلة في استدامة النمو في الناتج المحلي. يليها تقليل الفوائد علي القروض بنسبة مئوية ١٦.٣%، وهذا

لإقامة مشروعات صغيرة يستطيع الأفراد من خلالها تحسين الدخل المادي ومواجهة الغلاء المعيشي. يليها أخرى تذكر (تأمين مصادر ثابتة للدخل القومي مثل: المشروعات الصناعية، والتنمية الزراعية، والعمل علي زيادة الصادرات، والتقليل من الاستيراد غير الضروري الذي يستهلك عملة أجنبية بصورة كبيرة ويوثر علي ارتفاع باقي الأسعار، عدم سرقه موارد الدولة ومحاولة لتنمية الدول وتيسير الإجراءات والمشاريع للشباب، توفير وظائف مناسبة)، بنسبة مئوية ٤.١% من إجمالي العينة.

ويوضح الشكل (١٢) ترتيب الاستجابات بحسب النسبة المئوية للموافقة

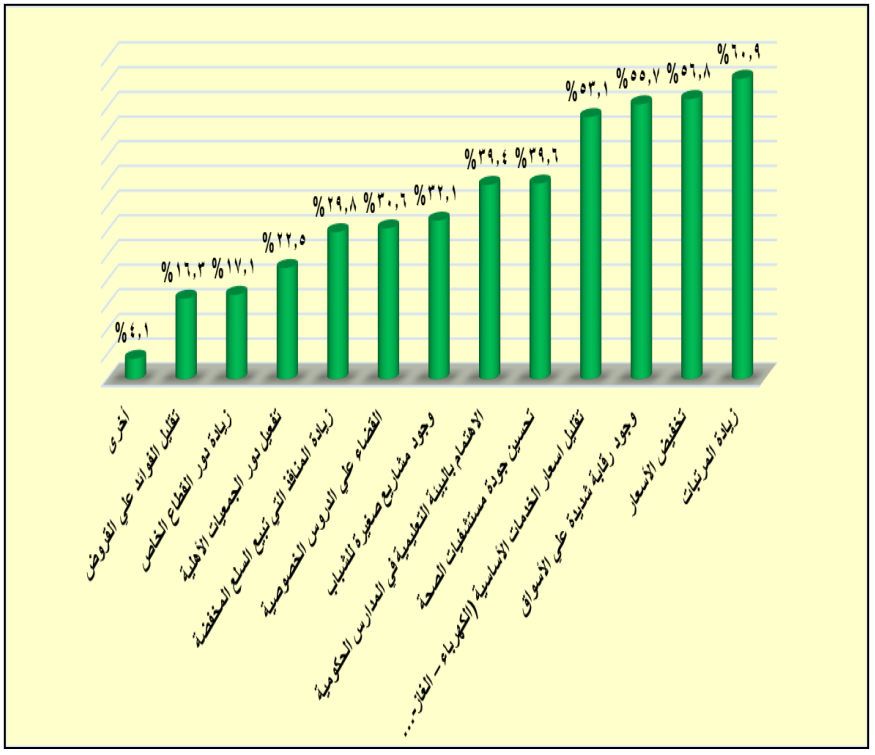

حادي عشر: أهم نتائج الدراسة

انطلاقًا من أهداف الدراسة والتزاما بحدودها، تم التوصل إلى ما يلي:

١- النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيسي المتمثل في: الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي علي الأسرة المصرية من وجهة نظر سكان محافظة القاهرة؟

نتج عنه ما يلي: انعكاس تأثير تحرير سعر الصرف والتخفيض الحكومي للنفقات، وضمنها إلغاء الدعم عن بعض السلع، وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية؛ وخصوصًا الصحة والتعليم؛ إضافة إلى فرض الرسوم على بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة، وارتفاع الأسعار، وفرض ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب قائمة، ينعكس كل ذلك بصورة سلبية على الأفراد من عدة نواح: كالمستوى الصحي، والمستوى التعليمي، والعلاقات الاجتماعية.

٢- النتائج المتعلقة بالتساؤلات الفرعية:

١- خصائص العينة:

اشتملت الدراسة علي نسبة (٤٠.١٦%) من فئة الذكور، ونسبة (٥٩.٨٤%) من فئة الإناث. وقد تركزت العينة في الفئة العمرية من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عام بنسبة مئوية (٣٧.٠٥%)، والفئة العمرية من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ عام بنسبة مئوية (٢٣.٥٨%). وتضمنت الحالة الاجتماعية بصورة كبيرة فئة المتزوج الذي يعول بنسبة مئوية (٤٨.١٩%)، وارتكزت الحالة التعليمية عند فئة التعليم الجامعي بنسبة مئوية (٤١.٤٥%)، وتقع الحالة المهنية عند أصحاب المهن التخصصية

بنسبة مئوية (٣٩.٦٤%). وتشكل عدد أفراد الأسرة في الفئة من ٥ إلى ٧ أفراد بنسبة مئوية (٤٦.١١%)، وتركز الدخل في الفئة المالية من ١٠٠٠ وحتى أقل من ٥٠٠٠ بنسبة مئوية (٦٣.٧٣%)، وتقع الحالة السكنية لأفراد العينة في فئة من يسكن بالإيجار بنسبة مئوية (٥٣.٦٣%)، ووقع تعليم الأبناء في فئة المدارس الحكومية بنسبة مئوية (٦٢.٤٤%).

٢- أثر تحرير سعر الصرف على المستوي المعيشي للأسرة

أظهرت الدراسة أن نسبة (٦٤.٨%) من أفراد العينة يرون أن الدخل غير كافي لتلبية احتياجات الأسرة، وتشكلت التدابير المختلفة التي تلجأ إليها الأسر في حالة عدم كفاية الدخل في: العمل الإضافي بنسبة مئوية ٥٠.٨ %، والاقتراض بنسبة مئوية ١٨.٨%. وقد أثر انخفاض قيمة الجنيه المصري على المستوي المعيشي للأسرة، وظهرت في أن الوراد من المال أقل، والصرف أكثر، جاءت بنسبة مئوية (٨٤.٩٧%). وعن سد الأسرة لاحتياجات الطعام والشراب ظهرت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٦١.٧%). وعن كيفية سد احتياجات الأسرة من الغذاء بحسب نسبة الموافقة، فقد جاء على النحو التالي: الاقتصار علي أكلات محددة ورخيصة الثمن بنسبة مئوية ٥٦.٧٠%، وعن مدي سد احتياجات الأسرة من الملابس أظهرت الدراسة الميدانية أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٢٤.١%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٧٥.٩%). وعن كيفية سد احتياجات الأسرة من الملابس؛ بحسب نسبة الموافقة؛ فقد جاء على النحو التالي: اشتري في فترة التخفيضات بنسبة

مئوية ٤٧.١٠%، وعمل جمعية تعاونية وشراء الملابس بنسبة مئوية ٣٠.٠٠%.

٣- أثر تحرير سعر الصرف على الجوانب الصحية داخل الاسرة

أكدت الدراسة أنه يوجد علاقة وطيدة بين الدخل وطرق المعالجة، فكلما كان الدخل مرتفعًا كلما كانت الرعاية الصحية أفضل، وعن مدي الاهتمام بالصحة في ظل ارتفاع الأسعار تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٦٥.٣%) بينما كانت الاستجابة لا بنسبة مئوية (٣٤.٧%)، وعن مدي الاهتمام بالوسائل الترفيهية تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٨.٥٥%)، بينما كانت الاستجابة "أحيانا" بنسبة مئوية (٤٨.٤٥%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (٤٣.٠١%).

٤- أثر تحرير سعر الصرف على الجوانب التعليمية داخل الاسرة

أثبتت الدراسة أن استجابات العينة عن كيفية تأثير غلاء المعيشة علي تعليم الأبناء بحسب نسبة الموافقة، فقد جاء على النحو التالي: الاقتصار في الدروس الخصوصية بنسبة مئوية ٢٣.٦٠%، النقل من المدارس الخاصة إلي المدارس الحكومية بنسبة مئوية ٢٣.٣٠%، توفير نفقات الطعام لتعليم الأبناء بنسبة مئوية ٢٢.٨٠%، أخرى وتتشكل في (عدم وجود أولاد في مراحل التعليم، الأولاد دون سن العليم، الإنتهاء من التعليم) بنسبة مئوية ٢٠.٢٠%، وعدم شراء الكتب والملازم الخاصة بنسبة مئوية ١٠.٦٠%، والخروج من المدرسة للعمل بنسبة مئوية ٥.٢٠%، وعدم الذهاب إلي المدرسة والاكتفاء بالمراكز التعليمية بنسبة مئوية ٤.٩٠%.

٥- أثر تحرير سعر الصرف على العلاقات الأسرية والاجتماعية

أوضحت الدراسة أن استجابات العينة عن مدى وجود تأثير بين غلاء المعيشة والعلاقة الزوجية تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٣٨.٠٨%)، بينما كانت الاستجابة "أحيانا" بنسبة مئوية (٢٨.٢٤%)، بينما كانت الاستجابة "لا"" بنسبة مئوية (٣٣.٦٨%). وعن مدي كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة الزوجية بحسب نسبة الموافقة، فقد جاء على النحو التالي: زادت الخلافات الزوجية بنسبة مئوية ٥٢.٧٠%، ووقوع العنف بين الزوجين بنسبة مئوية ٢٥.٨٠%، ونزول الزوجة إلي العمل بنسبة مئوية ٢٠.٣٠%، وزيادة التوافق بين الزوجين للخروج من الأزمات المالية في الأسرة بنسبة مئوية ١٩.٥٠%. وعن كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأبناء بحسب نسبة الموافقة، فقد جاء على النحو التالي: الاقتصار علي المصاريف الضرورية فقط بنسبة مئوية ٤٣.٣٠%، وحدوث خلافات دائمة بنسبة مئوية ٢٣.٨٠%، والارشاد في الإنفاق بنسبة مئوية ٢٢.٣٠%. وعن كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأقارب بحسب نسبة الموافقة، فقد جاء على النحو التالي: قلة الزيارات المنزلية بنسبة مئوية ٥٧.٥٠%، المقابلة في المناسبات العائلية بنسبة مئوية ٣٢.٩٠%، الاقتصار علي العلاقات مع الأقارب من الدرجة الأولي فقط بنسبة مئوية ٣٢.٤٠%. وعن كيفية تأثير غلاء المعيشة على العلاقة بين الأبوين والأولاد بحسب نسبة الموافقة، فقد جاء على النحو التالي: العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة مئوية ٣٩.١٠%، وتمرد الأبناء بنسبة

مئوية ٢٣.٦٠%، وتعاون الأبناء لمساعدة الأبوين بنسبة مئوية ٢١.٥٠%.

٦- الإجراءات التي تتبعها الأسرة في التعامل مع الآثار الناتجة عن تحرير سعر الصرف

أكدت الدراسة أن استجابات العينة عن مدي تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنية تظهر أن الاستجابة "نعم" جاءت بنسبة مئوية (٨٦.٠%)، بينما كانت الاستجابة "لا" بنسبة مئوية (١٤.٠%). وعن كيفية تغيير نمط الاستهلاك اليومي بعد تعويم الجنيه بحسب نسبة الموافقة، فقد جاء على النحو التالي: الاقتصار علي السلع الضرورية فقط بنسبة مئوية ٦٨.٧٠%، شراء الاحتياجات من السوق بالجملة بنسبة مئوية ٤٠.٧٠%، انتظار العروض التسويقية بنسبة مئوية ٣٢.٥٠%، شراء البضائع المخفضة بنسبة مئوية ٢٥.٦٠%، وقد اقترحت العينة مجموعة من الإجراءات كمحاولة للتخفيف من الأثار السلبية لقرار تعويم الجنية بحسب نسبة الموافقة، فقد جاءت على النحو التالي: زيادة المرتبات في القطاع الخاص والحكومة وقطاع الأعمال بنسبة مئوية ٦٠.٩%، يليها تخفيض الأسعار بنسبة مئوية ٥٦.٨%، يليها وجود رقابة شديدة علي الأسواق بنسبة مئوية ٥٥.٧%، يليها تقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء – الغاز– المياه) بنسبة مئوية ٥٣.١ %، يليها تحسين جودة مستشفيات الصحة بنسبة مئوية ٣٩.٦%.

ثاني عشر: التوصيات

- عمل خطة لجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق خريطة استثمارية، تشمل المزايا النسبية لكل منطقة جغرافية، مما يعطي الصادرات المصرية قيمة كبيرة تسهم في دعم النمو للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم خلق فرص عمل.
- تشجيع معدلات النمو، وتخفيض عجز الموازنة العامة والدين الحكومي.
- ضرورة ترشيد النفقات، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية القائمة على نظام مالي فعال بعيد عن التأثيرات الخارجية والتقلبات الداخلية.
- ضرورة تحرير العلاقات الاقتصادية من كل القيود السياسية والخارجية وإعادة تنظيم الاقتصاد وتشجيع صور التنافس بما يشجع على الحد من الاستيراد مع ضرورة مواصلة إصلاح النظام المصرفي وتحريره.
- نشر برامج لتمكين جميع العمال من الحصول على الحماية الاجتماعية الأساسية/الضمان الاجتماعي الأساسي، بما في ذلك، إن أمكن؛ المعاشات التقاعدية، والتأمين ضد العجز والاستحقاقات الصحية.
- الحاجة لتشريعات عاجلة مدروسة وحقيقية تتم صياغتها بعد إطلاق حوار مجتمعي كامل لتنشيط وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.. فبرامج الإصلاح الاقتصادي تحتاج إلى تشريعات

فورية غير تقليدية لحل مشكلة المشروعات المتعثرة وإعادة الحياة للمصانع المتوقفة، لأن الدعم النقدي قد يكون غير كاف، فينبغي البدء فورًا بتطبيق حزمة من برامج الحماية الاجتماعية كمساعدة محدودي الدخل على زيادة دخولهم وتشجيعهم للدخول في سوق العمل بشكل رسمي وتقديم التمويل اللازم لإقامة مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر.

- إشراك القطاع الخاص (الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء) في عملية صنع القرارت الخاصة بالسياسة الاقتصادية.
- ترشيد ثقافة الاستهلاك في الأسرة المصرية بالاستعمال الأمثل للموارد والأموال والاعتدال والتّوازن في الإنفاق.
- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات التنموية التي تتحرك وفقًا لها الحكومات، حيث إن منظمات المجتمع المدني هي الأقرب من الفئات الفقيرة ومدركة لمشاكلهم المختلفة.
- إجراء حوار مجتمعي لتحديد دور كل مؤسسة أو جهاز أو هيئة لإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي لن تنجح دون مشاركة من كل قطاعات الدولة ومختلف فئات المجتمع المصري.
- ضرورة إنشاء إدارة داخل وزارة الإعلام خاصة بالفقر والفقراء علي المستوي المحلي والدولي، تحتوي علي إحصائيات دقيقة خاصة بالفقراء علي جميع المستويات، مبصرة بجميع المشكلات التي يعانون منها، كاشفة لأماكن معيشتهم، وهذا من أجل تقديم

برامج هادفة تعرف الجهات المعنية بالفقراء ومشاكلهم وأهمية البحث عن وسائل ممكنة تساعدهم في مكافحة الفقر.

المراجع العربية

- آل، مظف عبيد على (٢٠١٤)، سيسيولوجيا التكيف مع الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات الأسرة السعودية في التعامل مع التضخم، عدد ٢، مجلد ٢٨، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والادارة).
- بدوي، السيد (٢٠٠١)، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- بشماني، شكيب (٢٠١٤)، دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد (٥)، المجلد (٣٦)، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
- بن حمودة، فاطمة الزهراء (٢٠١٦)، أثر تقلبات أسعار الصرف علي التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، وزارة التعليم والبحث العلمي.
- بوعتريس، عبد الحق (٢٠٠٨)، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر، العدد الحادي عشر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر.
- جلبي، علي عبد الرازق (١٩٩٦)، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حبيب، راقي بديع (٢٠١٥)، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.
- الحسن، تماضر جابر البشير، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة ١٩٧٠-

٢٠١٣م، العدد (١٦) الجزء (٢)، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، ٢٠١٥.

- الحمش، منير (٢٠٠٣)، الاصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادي الجديدة وحق الشعوب بالحياة، الطبعة الاولي، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.
- الخولي، سناء (٢٠١٦)، الأسرة والحياة العائلية، دار المسيرة للطابعة والنشر، الأردن.
- خيرى، السيد محمد (١٩٩٩)، إحصاء فى البحوث النفسية، دار الفكر العربى، القاهرة.
- رشيد، مروان (٢٠٠٩)، الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي في مصر، العدد ٩٤، مجلد ٣١، مجلة تنمية الرافدين – العراق.
- السيد، فؤاد البهى (١٩٩٩)، علم نفس الإحصائي وقياس العقل البشرى، ط (١٦)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- شلبي، نادية حسني (٢٠١٤)، مدى استفادة مصر بعلاقتها بصندوق النقد الدولي خلال الفترة من (١٩٤٥- ٢٠١١)، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.
- عبد الخالق، جودة (٢٠٠٥)، الإصلاح الاقتصادي، رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
- عبد الرحمن، عبد الله (٢٠٠٠)، علم الاجتماع الاقتصادي، النشأة والتطور، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عطا الله، حسن (٢٠١٢)، ارتفاع الأسعار في الاراضي الفلسطينية: الأسباب والتحديات وسبل العلاج، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٤ على موقع جريدة دنيا الوطن.

- علام، صلاح الدين محمود (١٩٩٣)، الأساليب الإحصائية الاستدلالية البارامترية اللابارامترية فى تحليل البحوث النفسية والتربوية، ط (١)، القاهرة، دار الفكر العربي.
- القصاص، مهدي محمد (٢٠٠٩)، العدالة رؤية سوسيولوجية نحو مجتمع أفضل، المؤتمر السنوي لقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.
- القضاء على الفقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ٢٠١٠.
- المحرزي، خليفة (٢٠٠٨)، التضخم الاقتصادي وتأثيره على الأسرة الإماراتية – ارتفاع الأسعار ينشر الأمراض الاجتماعية، بحث مقدم في مركز الحوار للدراسات والبحوث، الإمارات.
- مسعودة، علو، مرزوق، يوسف، أثر تغييرات سعر الصرف على التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٦.

المواقع الالكترونية

- أسعد السعدون (٢٠١٣)، الإصلاح الاقتصادي، المفاهيم والمتطلبات، Fixcom.htm/docume.
www.bibalex.org/arfiax/docldment/
- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦،
hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf
- الجهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧)، مصر
http://www.capmas.gov.eg.
- سوزان كرين وآخرون (٢٠٠٣)، العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، WWW.imf.org

- مركز بصيرة للاستطلاع الرأي العام (٢٠١٧)
https://www.google.com.sa/search?safe=strict&dcr=CZbWqOVFMLaUbnXiqgI&q.
- معدل التضخم (٢٠١٨)، الجهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء، مصر.
http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6124&ind_id=1202
- هدى بدران ،الإصلاح الاقتصادي بوجه إنساني، جريدة المصري اليوم تاريخ النشر ١٤/ ٩/ ٢٠١٦.
http://www.efuegypt.org/NewsDetails.aspx?NID=

المراجع الاجنبية

- **Arthur b Beanie (1978), Foreign Prices &Income in Amacomode I with tow domestic sectors , voi.19No,3, International Economic Review.**
- **Daisy Wanjiru Kariuki, The Relationship Between The Real Interest Rat And The Real Exchange Rate In Kenya, A research Project Submitted In Partial Fulfillment Of the Requirements For the Award Of Degree Of Masters In Business Administration (MB A), School Of Business, University Of Nairobi, 2015. %20In%20Kenya.pdf.**
- **Dhanani, Shafiq (2002) "Poverty, Vulnerability and Social Protection in a Period of Crisis: The Case of Indonesia", World Development 30(7):1211–1231.**
- **Kinsey, Bill; Burger, Kees and Gunning, Jan Willem (1998) "Coping with drought in Zimbabwe: Survey evidence on responsesof rural households to risk", World Development, 26(1): 89-110.**
- **McKenzie, David (2003) "How Do Households Cope with Aggr egate Shocks? Evidence from the Mexican Peso Crises", World Development, 31(7): -9711 1199**
- **Rakodi, C. (1995) "The household strategies of the urban poor: Coping with poverty and recession in Gweru, Zimbabwe", Habitat International, 19(4): 447-471.**
- **Raltero Humber mbermeier, the As An international unit, Finance & Development, March1979,P12**
- **Seyed Komail Tayebi & Leila Torki, Effects of Financial Liberalization on Macroeconomic Volatilities: Applications to Economic Growth, Exchange Rate and Exchange Rate Pass-Through, Iranian Economic Review, Vol.16, No.31, Winter 2012.**